

أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب

مشعل هطيل الغنزي

الرقم الأكاديمي

253003010

العام الجامعي

2026 م

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، في ظل التطورات الاقتصادية والتنظيمية المرتبطة برؤية المملكة 2030، وما تشهده المؤسسات المالية من تحديات تتطلب تعزيز كفاءة الإدارة لتحقيق الاستدامة المالية والقدرة التنافسية. وانطلقت الدراسة من وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة المباشرة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي ذي الطابع الوصفي والتفسيري، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات المالية والإدارية في الشركات المالية السعودية. كما تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، من أبرزها الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد، واختبار الفرضيات الإحصائية، بهدف قياس أثر الكفاءة الإدارية في مؤشرات الأداء المالي .

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية في تحسين الأداء المالي للشركات المالية، حيث تسهم الممارسات الإدارية الفعالة في رفع مستويات الربحية، وتحسين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وترشيد استخدام الموارد، وخفض التكاليف التشغيلية، بما يدعم تحقيق الاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية. كما أكدت النتائج أهمية تطوير الممارسات الإدارية، وتعزيز الحوكمة، والاستثمار في الموارد البشرية والتقنيات الحديثة لتحقيق أداء مالي مستدام يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 .

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الإدارية، الأداء المالي، الشركات المالية، المملكة العربية السعودية، الربحية، الكفاءة التشغيلية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، رؤية السعودية 2030.

الشكر والتقدير:

الحمد لله أولاً وآخرًا الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأمدني بالعون والصبر حتى خرجت هذه الدراسة إلى النور.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة الحكم والمناقشة الموقرين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما سيقدمونه من توجيهات علمية وآراء قيمة تسهم في إثراء هذا العمل البحثي.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور / المشرف على الرسالة، لما قدمه من دعم علمي وتوجيهات بناءة ومتابعة مستمرة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذه الدراسة بالشكل العلمي المطلوب. ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لجميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الإدارة لما قدموه من علم ومعرفة أسهمت في بناء الخلفية العلمية والبحثية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة من المشاركين في الاستبيان والعاملين في الشركات المالية محل الدراسة، لتعاونهم القيم في توفير البيانات اللازمة لإتمام البحث.

فهرس المحتويات:

7	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
25	الفصل النظري الثاني: الأداء المالي (Financial Performance)
25	المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي وأهمية الأداء المالي في الشركات المالية
32	المبحث الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي
41	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي:
45	المبحث الرابع: أدوات التحليل المالي
51	المبحث الخامس: جودة التقارير المالية
58	المبحث السادس: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
60	المبحث السابع: الأداء المالي في القطاع المالي السعودي
65	الفصل الثالث: الشركات المالية في المملكة العربية السعودية
74	الفصل الرابع: منهجية الدراسة وطرق البحث

قائمة المصطلحات:

المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربية
Financial Performance	الأداء المالي
Financial Reporting	التقارير المالية
Financial Reporting Quality	جودة التقارير المالية
Accounting Disclosure	الإفصاح المحاسبي
International Accounting Standards (IAS)	المعايير المحاسبية الدولية
International Financial Reporting Standards (IFRS)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
Corporate Governance	الحوكمة
Liquidity	السيولة
Profitability	الربحية
Operational Efficiency	الكفاءة التشغيلية
Return on Assets (ROA)	العائد على الأصول
Return on Equity (ROE)	العائد على حقوق الملكية
Net Interest Margin (NIM)	هامش صافي الفائدة
Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Risk Management	إدارة المخاطر
Internal Control	الرقابة الداخلية
External Audit	التدقيق الخارجي

Transparency	الشفافية
Reliability	الموثوقية
Relevance	الملاءمة
Comparability	القابلية للمقارنة
Understandability	القابلية للفهم
Verifiability	القابلية للتحقق
Timeliness	التوقيت المناسب
Financial Sector	القطاع المالي
Commercial Banks	البنوك التجارية
Financial Technology (FinTech)	التقنيات المالية
Saudi Vision 2030	رؤية المملكة 2030

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

مقدمة introduction:

يشهد القطاع المالي في العصر الحديث تطورات متسارعة نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية، والتقدم التكنولوجي، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية. وقد أصبحت الكفاءة الإدارية أحد أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها الشركات لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز قدرتها التنافسية. فالإدارة الكفؤة لا تقتصر فقط على تنظيم الموارد البشرية والمادية، بل تمتد لتشمل تحسين عمليات اتخاذ القرار، وإدارة المخاطر، ورفع مستوى الإنتاجية بما ينعكس مباشرة على الأداء المالي للشركات.

وعلى المستوى العالمي، تولي المؤسسات المالية اهتمامًا متزايدًا بممارسات الإدارة الحديثة لما لها من تأثير مباشر في تحقيق الربحية، وتحسين العوائد الاستثمارية، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح. وتشير العديد من الدراسات الدولية إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة الإدارة وكفاءة استخدام الموارد المالية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتغيرات المستمرة في الأسواق المالية العالمية. أما في السياق المحلي، فقد شهدت المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا في القطاع المالي ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز كفاءة المؤسسات المالية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. ومع هذا التطور المتسارع، تبرز الحاجة إلى فهم أعمق لدور الكفاءة الإدارية في تحسين الأداء المالي للشركات المالية العاملة داخل المملكة، خاصة في ظل التحول الرقمي والإصلاحات التنظيمية التي يشهدها القطاع.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الأداء المالي أو الكفاءة الإدارية كل على حدة، إلا أن هناك فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التطبيقية التي تحلل بشكل مباشر العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية تحديدًا، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية والتنظيمية المحلية.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل العلاقة بين الممارسات الإدارية ومؤشرات الأداء المالي، وبيان مدى مساهمة الكفاءة الإدارية في تحقيق الاستقرار والنمو المالي. كما سيتناول البحث الإطار النظري للكفاءة الإدارية والأداء المالي، والمنهجية البحثية المستخدمة، وتحليل البيانات والنتائج، وصولاً إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم صناع القرار وتعزيز كفاءة القطاع المالي السعودي.

المراجعة الأدبية: literature review

الدراسات السابقة

تم عرض الدراسات السابقة وفق الترتيب الموضوعي؛ حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. الدراسات التي تناولت الكفاءة الإدارية .
2. الدراسات التي تناولت الأداء المالي .
3. الدراسات التي تناولت العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي .

أولاً: دراسات تناولت الكفاءة الإدارية

أشارت دراسة Bloom و (2007) Van Reenen إلى قياس تأثير الممارسات الإدارية الحديثة على أداء الشركات عبر عدد من الدول المتقدمة والنامية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية اختلاف جودة الإدارة بين المؤسسات وتأثير ذلك على الإنتاجية والربحية. استخدمت الدراسة منهجاً كمياً اعتماداً على بيانات أكثر من 700 شركة، مع تطوير مؤشر لقياس جودة الممارسات الإدارية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الكفاءة الإدارية وارتفاع الإنتاجية والأداء المالي للشركات. ورغم قوة الدراسة من حيث حجم العينة والتنوع

الجغرافي، إلا أنها لم تركز على قطاع محدد كالمؤسسات المالية، وهو ما يمثل جانباً يسعى البحث الحالي لمعالجته من خلال التطبيق على الشركات المالية في المملكة العربية السعودية. كما تناولت دراسة Demsetz و (1985) Lehn دور الكفاءة الإدارية وهيكل الملكية في تفسير اختلاف أداء الشركات، حيث هدفت إلى اختبار ما إذا كانت كفاءة الإدارة تؤثر في القدرة التنافسية وتحقيق العوائد المالية. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات شركات أمريكية مدرجة باستخدام نماذج إحصائية طويلة المدى. وأظهرت النتائج أن الإدارة الكفؤة تسهم في الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل عدم الكفاءة التشغيلية. إلا أن الدراسة ركزت على تأثير الملكية المؤسسية أكثر من تحليل أبعاد الكفاءة الإدارية نفسها، وهو ما يحاول البحث الحالي التوسع فيه من خلال دراسة الأبعاد الإدارية المختلفة وتأثيرها المباشر على الأداء المالي.

ثانياً: دراسات تناولت الأداء المالي

أوضحت دراسة Kaplan و (1992) Norton مفهوم بطاقة الأداء المتوازن باعتباره إطاراً متكاملًا لقياس الأداء المؤسسي، حيث هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يربط بين الأداء المالي والعوامل الإدارية والتشغيلية. اعتمدت الدراسة على تحليل تجارب شركات عالمية وتقديم إطار مفاهيمي تطبيقي. وأظهرت النتائج أن الأداء المالي المستدام يرتبط بتحسين العمليات الإدارية الداخلية وجودة الإدارة الاستراتيجية. وعلى الرغم من أهمية النموذج، إلا أن الدراسة لم تقدم اختباراً تطبيقياً مباشراً في القطاع المالي العربي، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى تحقيقه.

وفي السياق ذاته، قدمت دراسة Berger و (1997) Humphrey مسحاً دولياً حول كفاءة المؤسسات المالية وعلاقتها بالأداء المالي، بهدف تحديد مصادر الربحية في البنوك والمؤسسات المالية. استخدمت الدراسة تحليل الكفاءة التشغيلية ومؤشرات الربحية عبر مجموعة واسعة من المؤسسات المالية العالمية. وأكدت النتائج أن الكفاءة الإدارية والتشغيلية تعد من أهم المحددات

المؤثرة في الأداء المالي مقارنة بالعوامل السوقية الخارجية. ومع ذلك، لم تتناول الدراسة خصوصية البيانات الاقتصادية الخليجية، وهو ما يمثل مجال تطبيق مهم للدراسة الحالية.

ثالثاً: دراسات تناولت العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي

بينت دراسة Liargovas و (2010) Skandalis العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركات الأوروبية، حيث هدفت إلى اختبار أثر المتغيرات الإدارية والتنظيمية على الربحية والنمو المالي. استخدمت الدراسة منهجاً كمياً قائماً على تحليل الانحدار لعدد كبير من الشركات. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي للكفاءة الإدارية على الأداء المالي، حيث ساهمت الإدارة الفعالة في تحسين العوائد وتقليل المخاطر التشغيلية. إلا أن الدراسة اقتصرت على شركات أوروبية صناعية وخدمية دون التركيز على القطاع المالي أو البيانات الاقتصادية الناشئة، وهو ما يعالجه البحث الحالي من خلال التطبيق في المملكة العربية السعودية.

كما توصلت دراسة Al-Matari وآخرون (2014) إلى قياس أبعاد الأداء المالي وعلاقتها بخصائص الإدارة، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الإدارة ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات كمية باستخدام نماذج إحصائية متعددة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية الإدارة وتحسن مؤشرات الأداء المالي. ورغم أهمية النتائج، إلا أن الدراسة لم تقدم نموذجاً تحليلياً يدمج بين الأبعاد الإدارية المختلفة داخل قطاع مالي محدد، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى تطويره.

وفي إطار إقليمي، أشارت دراسة (2018) Alabdullah إلى أثر الحوكمة والكفاءة الإدارية على أداء الشركات في منطقة الشرق الأوسط، حيث هدفت إلى تحليل دور الإدارة الرشيدة في تعزيز الاستقرار المالي للشركات. استخدمت الدراسة منهجاً كمياً قائماً على تحليل بيانات شركات

مدرجة في الأسواق المالية. وأظهرت النتائج أن الكفاءة الإدارية تمثل عاملاً رئيسياً في تحسين الربحية وتعزيز ثقة المستثمرين. ومع ذلك، لم تركز الدراسة بشكل خاص على الشركات المالية السعودية، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة التطبيقية.

التحليل العام للدراسات السابقة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أن الكفاءة الإدارية تمثل عنصراً حاسماً في تحسين الأداء المالي للمؤسسات. كما أظهرت الدراسات اختلافاً في النتائج تبعاً لاختلاف البيئات الاقتصادية وطبيعة القطاعات المدروسة والمنهجيات المستخدمة. فقد ركزت بعض الدراسات على الأطر النظرية، بينما اعتمدت أخرى على التحليل الكمي التطبيقي، وهو ما يبرز الحاجة إلى دمج الجانبين النظري والتطبيقي داخل سياق اقتصادي محدد.

فجوة البحث

من خلال التحليل المقارن للدراسات السابقة، يمكن تحديد فجوة البحث في النقاط الآتية:

- محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية تحديداً.
- تركيز غالبية الدراسات على بيئات غربية أو قطاعات غير مالية.
- عدم وجود نموذج تحليلي متكامل يربط أبعاد الكفاءة الإدارية المختلفة بمؤشرات الأداء المالي داخل القطاع المالي السعودي.
- الحاجة إلى دراسة كمية حديثة تتماشى مع التحولات الاقتصادية المرتبطة ببرنامج رؤية السعودية 2030.

وعليه، يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات والنظريات الإدارية والاقتصادية التي تفسر العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي داخل المؤسسات، خاصة في القطاع المالي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على جودة القرارات الإدارية وكفاءة استثمار الموارد. وتتمثل أهم الأطر النظرية التي يقوم عليها البحث في :

نظرية الموارد، نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصلحة، ونظرية القدرات الديناميكية.

أولاً: نظرية الموارد (Resource-Based View – RBV)

تعد نظرية الموارد من أبرز النظريات الحديثة في الإدارة الاستراتيجية، وقد طوّرها الباحث **Jay Barney (1991)**، حيث تفترض أن الميزة التنافسية للمؤسسات لا تعتمد فقط على الظروف الخارجية، بل على الموارد الداخلية التي تمتلكها المنظمة ومدى كفاءة إدارتها.

وترى النظرية أن الموارد التنظيمية — مثل الخبرات الإدارية، المعرفة المؤسسية، الكفاءات القيادية، ونظم العمل — تمثل أصولاً استراتيجية يصعب تقليدها من قبل المنافسين، وبالتالي تسهم في تحقيق أداء مالي متفوق ومستدام.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

تعتمد الدراسة الحالية على هذه النظرية في تفسير كيف تؤثر الكفاءة الإدارية باعتبارها موردًا تنظيميًا استراتيجيًا في تحسين الأداء المالي للشركات المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تمثل الإدارة الكفاءة عاملاً أساسيًا في تعظيم استخدام الموارد المالية والبشرية.

ثانيًا: نظرية الوكالة (Agency Theory)

ظهرت نظرية الوكالة نتيجة لأعمال William Meckling و Michael C. Jensen

(1976)، وتركز على العلاقة بين المالكين (المساهمين) والإدارة التنفيذية داخل الشركات. تفترض النظرية وجود تعارض محتمل في المصالح بين الإدارة والمالكين، حيث قد تتخذ الإدارة قرارات لا تحقق أقصى منفعة مالية للمساهمين ما لم تتوافر مستويات عالية من الكفاءة والرقابة الإدارية.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

تساعد هذه النظرية في تفسير دور الكفاءة الإدارية والرقابة التنظيمية في تحسين الأداء المالي من خلال:

- تقليل تكاليف الوكالة،
- رفع كفاءة اتخاذ القرار،
- تحسين استخدام الموارد المالية داخل الشركات المالية .

ثالثًا: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

طوّر مفهوم أصحاب المصلحة الباحث (1984) R. Edward Freeman، حيث تؤكد النظرية أن نجاح المؤسسة لا يعتمد فقط على تحقيق أرباح للمساهمين، بل على إدارة العلاقات مع جميع الأطراف المؤثرة مثل العملاء، الموظفين، الجهات التنظيمية، والمستثمرين.

وترى النظرية أن الإدارة الفعالة القادرة على تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة تحقق أداءً ماليًا أكثر استدامة.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

يظهر دور الكفاءة الإدارية في الشركات المالية من خلال:

- تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء،
- تعزيز الثقة المؤسسية،
- تحقيق استقرار مالي طويل الأجل .

وبالتالي تساعد النظرية في تفسير العلاقة غير المباشرة بين كفاءة الإدارة وتحسن النتائج المالية.

رابعاً: نظرية القدرات الديناميكية (Dynamic Capabilities Theory)

قدم مفهوم القدرات الديناميكية الباحثان **David Teece** و **Gary Pisano** و **Amy Shuen**

(1997)، حيث تشير النظرية إلى قدرة المؤسسات على إعادة تشكيل مواردها واستراتيجياتها

استجابة للتغيرات البيئية والتكنولوجية، وتؤكد النظرية أن المؤسسات التي تمتلك إدارة قادرة على

التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية تحقق أداءً ماليًا أفضل.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية التي يشهدها القطاع المالي السعودي، تفسر هذه النظرية

كيف تسهم الكفاءة الإدارية في:

- التكيف مع التطورات التقنية،
- تحسين الابتكار المالي،
- رفع القدرة التنافسية للشركات المالية .

التكامل بين المنطلقات النظرية تتكامل النظريات السابقة لتقديم إطار تفسيري شامل للعلاقة بين

الكفاءة الإدارية والأداء المالي، حيث:

- تفسر نظرية الموارد الإدارة كأصل استراتيجي .
- توضح نظرية الوكالة دور الإدارة في حماية مصالح المساهمين .
- تؤكد نظرية أصحاب المصلحة أهمية الإدارة المتوازنة للعلاقات المؤسسية .
- تبرز نظرية القدرات الديناميكية دور الإدارة في التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة .

وبذلك يشكل هذا التكامل أساساً نظرياً متيناً لدراسة أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

يشهد القطاع المالي في المملكة العربية السعودية تطوراً متسارعاً مدفوعاً بالإصلاحات الاقتصادية والتحولات التنظيمية المرتبطة ببرنامج رؤية السعودية 2030، والتي تستهدف تعزيز كفاءة المؤسسات المالية ورفع مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني. ورغم هذا النمو، لا تزال العديد من الشركات المالية تواجه تحديات تتعلق بتحقيق مستويات أداء مالي مستقرة ومستدامة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاءة الممارسات الإدارية المطبقة داخل تلك الشركات.

ففي ظل المنافسة المتزايدة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، وارتفاع متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر، أصبح تحقيق الأداء المالي المتميز مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرة الإدارة على استثمار الموارد بكفاءة واتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود تفاوت واضح في الأداء المالي بين الشركات المالية، رغم تشابه البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها، مما يطرح إشكالية أساسية تتعلق بدور الكفاءة الإدارية في تفسير هذه الفروق.

وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين **الوضع الحالي** الذي تعاني فيه بعض الشركات المالية من

تذبذب مؤشرات الربحية والعائد على الأصول وارتفاع التكاليف التشغيلية، وبين **الوضع المأمول**

المتمثل في تحقيق أداء مالي مستدام قائم على إدارة فعالة للموارد البشرية والمالية والتكنولوجية.

وتدعم هذه الإشكالية مجموعة من المؤشرات والأدلة؛ إذ تشير تقارير البنك المركزي السعودي إلى تزايد

أهمية تحسين كفاءة الإدارة والحوكمة لتعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة المؤسسات المالية. كما تؤكد

دراسات سابقة في الأدبيات المالية الدولية أن ضعف الكفاءة الإدارية يعد أحد العوامل المؤثرة في

انخفاض الأداء المالي وارتفاع مستويات المخاطر التشغيلية داخل الشركات المالية.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت الأداء المالي أو جودة الإدارة بشكل منفصل، إلا

أن الدراسات التطبيقية التي تبحث بصورة مباشرة في العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في

الشركات المالية السعودية ما تزال محدودة، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي الدراسة والتحليل.

تسعى الدراسة إلى سد الفجوة بين الواقع الحالي للأداء المالي في الشركات المالية وبين المستوى المأمول

القائم على إدارة كفؤة تدعم النمو والاستدامة المالية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع الكفاءة الإدارية وعلاقتها بالأداء المالي في الشركات المالية

في المملكة العربية السعودية، وهو موضوع يجمع بين البعدين الإداري والمالي في ظل التحولات

الاقتصادية والتنظيمية التي يشهدها القطاع المالي.

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في عدة جوانب، من أبرزها:

إثراء المعرفة النظرية في مجال الإدارة المالية والإدارة الاستراتيجية من خلال تحليل العلاقة بين الكفاءة

الإدارية والأداء المالي داخل الشركات المالية، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي للعوامل المؤثرة في

نجاح المؤسسات المالية.، **سد فجوة في الأدبيات العلمية**؛ إذ تركز معظم الدراسات السابقة على الأداء المالي أو الممارسات الإدارية بشكل منفصل، بينما تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين المتغيرين في إطار تطبيقي خاص ببيئة الشركات المالية في المملكة العربية السعودية .، **تقديم إطار نظري متكامل** يجمع بين مفاهيم الكفاءة الإدارية، وإدارة الموارد، والحوكمة المؤسسية، ومؤشرات الأداء المالي، بما يمكن الباحثين مستقبلاً من الاعتماد عليه كأساس لدراسات لاحقة في القطاع المالي أو قطاعات اقتصادية أخرى .، دعم الاتجاهات البحثية الحديثة التي تواكب التحولات الاقتصادية المرتبطة ببرنامج رؤية السعودية 2030، والتي تركز على رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز الاستدامة الاقتصادية .

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها على المستوى العملي، وذلك من خلال:

- **تقديم توصيات عملية للمؤسسات المالية** تساعد القيادات الإدارية على تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية بما يسهم في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة .
- **مساعدة صانعي السياسات والجهات التنظيمية** مثل البنك المركزي السعودي في تطوير السياسات والإجراءات الرقابية التي تدعم رفع كفاءة الإدارة وتحسين مستوى الأداء داخل القطاع المالي .
- **تطوير أدوات قياس وتقييم** يمكن استخدامها لقياس مستوى الكفاءة الإدارية وربطها بمؤشرات الأداء المالي، بما يتيح للمؤسسات إجراء تقييمات دورية لأدائها واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات علمية .

- دعم متخذي القرار في الشركات المالية لتحديد نقاط القوة والضعف الإدارية، والعمل على تحسين الأداء المؤسسي بما يعزز القدرة التنافسية في السوق المالي السعودي .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، في ضوء التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي يشهدها القطاع المالي، والمتوافقة مع توجهات رؤية السعودية 2030 نحو تعزيز كفاءة المؤسسات المالية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أولاً: الهدف العام للدراسة

تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى مساهمة الممارسات الإدارية الفعالة في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

ثانياً: الأهداف الخاصة (التفصيلية)

1. قياس مستوى الكفاءة الإدارية في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية .
2. تحديد أبعاد الكفاءة الإدارية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة، إدارة الموارد) .
3. تحليل مستوى الأداء المالي للشركات المالية باستخدام مؤشرات مالية معتمدة مثل الربحية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية .
4. اختبار العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية .
5. تحديد مدى تأثير الكفاءة الإدارية في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف التشغيلية .
6. الكشف عن الفروق في الأداء المالي الناتجة عن اختلاف مستويات الكفاءة الإدارية بين الشركات المالية .

7. تقديم نموذج تحليلي مقترح يوضح دور الكفاءة الإدارية في تعزيز الأداء المالي المستدام داخل القطاع المالي السعودي .

8. تقديم توصيات عملية تساعد القيادات الإدارية وصناع القرار على تطوير الأداء المؤسسي.

فروض الدراسة:

نظرًا لأن الدراسة تعتمد على المنهج الكمي، فقد تم صياغة الفروض بصورة قابلة للاختبار الإحصائي كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

1. الفرضية الصفرية: (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي في

الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

2. الفرضية البديلة: (H_1) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات

المالية في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

أولاً: نوع البحث

تنتمي الدراسة الحالية إلى **البحوث التطبيقية التفسيرية**، حيث تهدف إلى تفسير العلاقة السببية بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي داخل الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، وليس مجرد وصف الظاهرة فقط.

كما تجمع الدراسة بين:

- **البحث الوصفي**: لوصف مستوى الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية .
- **البحث التفسيري**: لاختبار أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي وتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

ثانياً: منهج البحث

تعتمد الدراسة على **المنهج الكمي (Quantitative Method)** باعتباره الأنسب لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

ويتم ذلك من خلال:

- تصميم استبيان علمي لقياس متغيرات الدراسة .
- تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل :

__ الإحصاء الوصفي

__ تحليل الارتباط

__ تحليل الانحدار المتعدد

__ اختبار الفرضيات الإحصائية .

ثالثاً: خطة البحث وخطوات التنفيذ

تتبع الدراسة الخطوات التالية:

1. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالكفاءة الإدارية والأداء المالي .
2. بناء الإطار النظري وصياغة الفروض البحثية .
3. تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) .
4. عرض الأداة على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها العلمي .
5. تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة .
6. جمع البيانات الميدانية من الشركات المالية السعودية .
7. إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS أو SmartPLS.
8. تفسير النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة .
9. تقديم التوصيات العلمية والتطبيقية .

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على أداة رئيسية لجمع البيانات وهي الاستبيان.

1. الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على المقاييس المعتمدة في الدراسات الإدارية والمالية السابقة، ويتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يشمل:

• المسمى الوظيفي

• سنوات الخبرة

- حجم الشركة
- نوع النشاط المالي
- المستوى الإداري

الجزء الثاني: الكفاءة الإدارية

يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة)،

ويتضمن (10 بنود) تقيس:

- كفاءة اتخاذ القرار
- التخطيط الاستراتيجي
- إدارة الموارد
- القيادة الإدارية
- كفاءة العمليات التشغيلية

الجزء الثالث: الأداء المالي يتضمن (8 بنود) لقياس:

- الربحية
- العائد على الأصول
- النمو المالي
- الكفاءة التشغيلية
- القدرة التنافسية المالية

2. اختبارات الصدق والثبات

أ) الصدق (Validity) سيتم التحقق من الصدق من خلال:

- صدق المحكمين : عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في الإدارة والمالية .

- صدق الاتساق الداخلي عبر معامل ارتباط بيرسون .

ب) الثبات (Reliability)

سيتم قياس الثبات باستخدام:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

ويُعد الاستبيان ثابتاً إذا تجاوزت القيمة (0.70)

حدود الدراسة

أ) المجال البشري

• مجتمع الدراسة:

الشركات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، وتشمل :

__ البنوك التجارية

__ شركات التمويل

__ شركات الاستثمار والخدمات المالية

- عينة الدراسة: عينة عشوائية من المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات المالية والإدارية .
- حجم العينة: 120-150 مفردة من العاملين في الشركات المالية السعودية .
- طريقة اختيار العينة: العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف أنواع المؤسسات المالية .

ب) المجال المكاني تُطبق الدراسة داخل: المملكة العربية السعودية

مع التركيز على المراكز المالية الرئيسية مثل:

• الرياض

• جدة

• الدمام

ج) المجال الزمني

• فترة جمع البيانات :الربع الثالث 2026

• فترة الدراسة 2026 – 2025 :

الفصل النظري الثاني: الأداء المالي (Financial Performance)

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي وأهمية الأداء المالي في الشركات المالية

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يُعبّر الأداء المالي عن المفهوم الأكثر تحديداً لأداء المؤسسة، حيث ينصبّ تركيزه على استخدام مجموعة من المؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة. كما يعكس الأداء المالي واقع أداء المؤسسات، باعتباره الدعامه الأساسية لمختلف الأنشطة التي تمارسها، ويسهم في توفير الموارد المالية وإتاحة فرص استثمارية متعددة في ميادين الأداء المختلفة، بما يساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (مجلة المناجير، العدد 02، ص72) [06] (ص45:).

وانطلاقاً من هذا المفهوم، يمكن استنتاج أن الأداء المالي [06] (ص45:) يتمثل في كونه:

- أداة تعكس التقدم والنجاح من خلال معايير مالية واضحة، كما تمثل وسيلة لتوجيه المستثمرين نحو الشركات الناجحة أو الأسهم التي تحقق أداءً متميزاً مقارنة بغيرها؛
- أداة للكشف عن الثغرات والمشكلات والمعوقات التي قد تواجه المؤسسة، إذ تنبه المؤشرات المالية إلى وجود صعوبات نقدية أو انخفاض في الربحية أو تراكم في الديون والقروض، أو التعرض للعسر المالي، مما يستوجب تدخل الإدارة لمعالجة هذه الاختلالات؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة داخل المؤسسة على بذل المزيد من الجهود بهدف تحقيق نتائج مالية

أفضل؛

• أداة للتعرف على الوضع المالي الحالي للمؤسسة سواء بشكل كلي أو جزئي، سواء تعلق الأمر

بأداء المؤسسة العام أو بأداء أسهمها في السوق المالي خلال فترة زمنية محددة .

وتعتمد الشركات في التعبير عن أدائها المالي على صيغ كمية وعددية ملموسة بدلاً من الاكتفاء بعبارات عامة، وذلك حتى تتمكن من تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

ثانيًا: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في كونه أداة لتقييم أداء المؤسسات من زوايا متعددة وبأسلوب يخدم مستخدمي التقارير المالية، خاصة أولئك الذين لديهم مصالح مالية في المؤسسة، حيث يمكنهم من تحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة من البيانات المتاحة لاتخاذ قرارات رشيدة.

كما تبرز أهميته في متابعة أنشطة المؤسسات، ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها، وتوجيهها نحو المسار الصحيح، مع استخلاص المعوقات واقتراح الإجراءات التصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمار بما يتوافق مع الأهداف العامة للمؤسسة، بما يضمن الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

ويُمكن الأداء المالي المستثمرين من تحقيق عدة أمور، منها [07] (ص ص: 46-48):

• متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ورصد الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير تأثير مؤشرات الأداء

المالي مثل الربحية والسيولة والمديونية؛

• إجراء التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار المناسب .

ويتمثل الدور الأساسي للأداء المالي في توفير المعلومات اللازمة للتحليل واتخاذ القرارات، واختيار

الأسهم الأفضل اعتمادًا على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

كما يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في كونه يسلط الضوء على الجوانب التالية:

• تقييم ربحية المؤسسة؛

• تقييم سيولة المؤسسة؛

- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور التوزيعات؛
- تقييم حجم المؤسسة وتطوره .

ومن خلال هذه الجوانب يتم تحديد مؤشرات ومعايير تساعد على تحليل الأداء المالي، حيث يهدف تقييم الربحية إلى تعظيم ثروة المؤسسة، بينما يهدف تقييم السيولة إلى تعزيز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ويُعنى تقييم النشاط بكيفية تخصيص الموارد المالية واستثمارها، في حين يهدف تقييم الرفع المالي إلى تحديد مدى الاعتماد على التمويل الخارجي، ويُستخدم تقييم التوزيعات لمعرفة سياسة توزيع الأرباح، أما تقييم الحجم فيمنح المؤسسة مزايا اقتصادية متعددة.

ثالثاً: آراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم

تتباين نظرة الأطراف المختلفة داخل المؤسسة إلى الأداء المالي، إذ يفسر كل طرف هذا المفهوم بما يتوافق مع مصالحه واحتياجاته.

1.3 الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة:

تسعى إدارة المؤسسة من خلال أداء وظائفها إلى تحقيق الخطط والاستراتيجيات التي تتوافق مع مصالح الأطراف المختلفة داخل المؤسسة. ويكمن دورها في التنسيق بين هذه الأطراف رغم اختلاف أهدافها، والتي قد تكون منسجمة أحياناً أو متعارضة أحياناً أخرى. ويُعرف الأداء المالي من منظور الإدارة بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتكوين الثروة.

2.3 الأداء المالي من وجهة نظر الملاك:

يُعد الملاك من أهم الأطراف في المؤسسة، إذ ترتبط مصالحهم باستمرارية وبقاء المؤسسة. ويتفق هدفهم مع الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للسهم، بما يؤدي إلى زيادة ثرواتهم، وهو المعيار الأنسب لقياس الأداء المالي من وجهة نظرهم.

غير أن بعض قرارات الإدارة، مثل زيادة الأجور بهدف التحفيز، قد لا تكون في صالح الملاك، مما يبرز أهمية دور الإدارة كوكيل عنهم لتحقيق هدف تعظيم قيمة المؤسسة، حتى وإن استلزم ذلك تحمل بعض التكاليف الإضافية.

3.3 الأداء المالي من وجهة نظر المقرضين (الدائنين):

يُعتبر المقرضون من ممولي المؤسسة، وتتشابه علاقتهم بالإدارة مع علاقة الملاك بها، غير أن مصالحهم قد تتعارض مع مصالح الملاك، خاصة عندما تميل الإدارة إلى خدمة مصالح أحد الطرفين. ويسعى المقرضون إلى حماية حقوقهم من خلال فرض تكاليف تُعرف بتكاليف الوكالة.

3.4 الأداء المالي من وجهة نظر العمال:

يمثل العمال العنصر البشري الذي يساهم في سير نشاط المؤسسة، ويسعون إلى تحسين دخولهم وتعظيم مكاسبهم مقابل جهودهم. كما يطمحون إلى تخصيص جزء من موارد المؤسسة لتنمية قدراتهم، وهو ما قد يتعارض مع مصالح الملاك على المدى القصير، لكنه يحقق آثارًا إيجابية على المدى المتوسط والطويل من خلال زيادة الإنتاجية وتحفيز العاملين.

3.5 الأداء المالي من وجهة نظر البيئة الاجتماعية:

لا يمكن للمؤسسة أن تعمل بمعزل عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي، إذ تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تعظيم عوائدها وزيادة حصيلتها الضريبية التي تُستخدم في تمويل المشروعات الاجتماعية. كما تلعب دورًا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحسين جودة المنتجات، وتلبية احتياجات المستهلكين، وخفض تكاليف الإنتاج.

رابعاً: أهمية ومتطلبات تقييم الأداء المالي

1.4 أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في كونه:

- يساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المخطط والأداء الفعلي؛
- يُظهر تطور أداء المؤسسة عبر الزمن سواء نحو التحسن أو التراجع؛
- يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار؛
- يمكن من اكتشاف التغيرات والقرارات الخاطئة في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات التصحيحية .

2.4 متطلبات تقييم الأداء المالي:

حتى يكون تقييم الأداء المالي فعالاً، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات، من أهمها:

1.2.4 ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية:

يجب تحديد الأهداف والخطط بشكل واضح، حتى يمكن قياس أداء المسؤولين، وتحويل هذه الأهداف إلى معايير قابلة للقياس، مثل تحقيق أرباح معينة أو إنتاج عدد محدد من الوحدات أو بلوغ رقم أعمال معين [08] (ص84).

1.2.4 ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:

يُعد تحديد المعايير أساس عملية التقييم، ويجب أن تكون واضحة وغير قابلة للتأويل، مما يساعد العاملين على فهم المطلوب منهم ويسهل عملية الرقابة.

3.2.4 ضرورة توافر نظام معلومات فعال:

يعتمد التقييم على توفر بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب، حيث تُستخدم التقارير المالية في مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، مما يتطلب نظام معلومات كفاء.

4.2.4 ضرورة استمرارية التقييم:

ينبغي أن يتم تقييم الأداء بشكل دوري ومنتظم، وليس لفترة واحدة فقط، لضمان اكتشاف الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.

5.2.4 التكامل مع العملية الإدارية:

يجب أن يكون نظام التقييم متكاملًا مع التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، بحيث توفر الخطط معايير للتقييم، وتستخدم نتائج التقييم في دعم القرارات الإدارية [09] (ص93).

6.2.4 ضرورة أن يؤدي التقييم إلى تحسين الأداء:

يجب أن يسهم تقييم الأداء في تحقيق نتائج إيجابية، من خلال:

- عدم الاقتصار على كشف الانحرافات بل تحليل أسبابها ومعالجتها؛
- التكامل مع أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية؛
- تبسيط نظام التقييم والاعتماد على عدد محدود من المؤشرات؛
- وضوح النظام لجميع الأطراف داخل المؤسسة .

ثانيًا: مفهوم وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات

مفهوم حوكمة الشركات:

تُعد حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي تعددت تعريفاتها بتعدد اهتمامات الباحثين، حيث عرّفها البعض بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح، من خلال مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تُستخدم لإدارة الشركة وتوجيه أعمالها، بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة وتعظيم منفعة المساهمين على المدى الطويل.

كما عُرِفَتْ بأنها نظام يركز على تطبيق مبادئ الشفافية والرقابة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات، بما يحميها من الانهيار.

وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" [01] (ص ص: 7-8).

بينما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح" [02] (ص ص: 7-8).

كما تُعرّف الحوكمة بأنها مجموعة القواعد التي تُنظم إدارة الشركة من الداخل، وتحدد دور مجلس الإدارة في الإشراف لحماية حقوق المساهمين.

وبمعنى أشمل، تشير الحوكمة إلى وجود نظام متكامل ينظم العلاقات بين الأطراف المختلفة المؤثرة في الأداء، ويحدد المسؤوليات، ويعزز قدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو على المدى الطويل.

وقد برزت الحاجة إلى الحوكمة نتيجة للتطورات الاقتصادية، بهدف تعزيز الشفافية والعدالة، وضمان مساءلة الإدارة، وحماية حقوق المساهمين، وتشجيع الاستثمار، وتنمية المدخرات، وخلق فرص عمل، مع الالتزام بالقوانين وتفعيل الرقابة من خلال هياكل تنظيمية ولجان مراجعة مستقلة تضمن نزاهة الأداء المالي.

المبحث الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

مفهوم تقويم الأداء

مفهوم التقويم لغة:

يرجع أصل كلمة التقويم إلى الفعل "قوم"، والذي يعني التعديل والاستقامة والإصلاح، أي المحافظة على الشيء وإصلاحه، ومنه قوله تعالى: ((الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ...)) (سورة النساء، الآية 34). (ابن خلدون، د.ت، 192).

كما يدل التقويم أيضًا على معنى الاستقامة والاعتدال، فيقال: أقمت الشيء وقومته، أي جعلته مستقيمًا ومعتدلًا (إبراهيم مصطفى، 1980، 192). ويُستخدم التقويم كذلك بمعنى تعديل المعوج وإزالة انحرافه، ويُقال أيضًا: قوم السلعة أي حدّد سعرها وثنمها. وقد ورد هذا المعنى في الفكر الإسلامي عند إخراج الزكاة، حيث يتم تقويم المال بقيمته عند حلول وقت الزكاة ثم إخراجها.

ويُعرف التقويم أيضًا بأنه تقسيم الزمن وحساب الأوقات وما يرتبط بها، كما يشير تقويم البلدان إلى تحديد أطوالها وعروضها وتعيين حدود أراضيها (الجيلي محمد حسن بابكر، 2013، 149).

مفهوم التقويم اصطلاحًا:

يُعرف تقويم الأداء بأنه الإجراء الذي يهدف إلى تقييم منجزات الأفراد والمؤسسات من خلال صيغ موضوعية ومحددة، للحكم على مدى مساهمة الإدارات والأقسام والأفراد في إنجاز الأعمال الموكلة إليهم، كما يُعد وسيلة لتعريف الفرد بمستوى أدائه والتغيرات المطلوبة في سلوكه واتجاهاته ومهاراته ومعارفه (أنس ساتي محمد، 2015، 117).

كما عُرّف تقويم الأداء أيضًا بأنه عملية دراسة وتحليل أداء العاملين وملاحظة سلوكهم وتصرفاتهم أثناء العمل، بهدف الحكم على مدى نجاحهم وكفاءتهم في أداء أعمالهم الحالية، وكذلك تقييم إمكانيات تطويرهم المستقبلي وقدرتهم على تحمل مسؤوليات أكبر أو الترقية لوظائف أعلى (أنس ساتي محمد، 2015، 117).

وعُرف كذلك بأنه قياس كفاءة وجودة المنظمة في تحقيق أهدافها العامة والقانونية، والاستفادة من البيانات الناتجة عن هذا القياس من خلال التحليل والدراسة، بهدف تحسين ورفع مستوى أداء المنظمة (عبدالناصر نمر عبدالرحمن وادي، 2008، 107).

ويرى الباحث أن تقييم الأداء يمثل عملية فحص وتحليل لكيفية تنفيذ الإدارة لأهدافها باستخدام مجموعة من الإجراءات والوسائل والنماذج، بهدف التأكد من سلامة السياسات المتبعة، والعمل على تحسينها وترشيدها في حال وجود خلل.

أهداف تقييم الأداء :

نشأت عملية تقييم الأداء نتيجة الحاجة الملحة لمختلف الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، سواء في القطاع العام أو الخاص، الإنتاجي أو الخدمي، لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية اقتصادية. وبالتالي تهدف عملية التقييم إلى طمأنة هذه الأطراف بشأن حسن تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف المرجوة. وقد أولت الأجهزة العليا للرقابة المالية اهتمامًا كبيرًا بتقييم الأداء، لما له من أثر مهم في تحسين أداء المؤسسات. ويمكن تلخيص أهداف تقييم الأداء فيما يلي (أنس ساتي محمد، 2015):

- يساعد تقييم الأداء في إظهار فاعلية العمليات والتركيز على أسباب المشكلات ومواقعها التي تحتاج إلى إجراءات تصحيحية؛
- يساهم في اكتشاف الانحرافات وأوجه القصور والصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطط، مع تحليل أسبابها وربطها بمراكز المسؤولية لاتخاذ الإجراءات المناسبة ومعالجتها وتقاديرها مستقبلاً؛
- يُعد أداة أساسية لتمكين المشروعات من استخدام مواردها بكفاءة أفضل؛
- يساعد في التعرف على مدى تحقيق الإدارات المختلفة لأهدافها وأنشطتها، والتأكد من تنفيذها ضمن الموارد والإمكانات المتاحة وبما يخدم تحقيق الأهداف؛

- يمكن الإدارة من مقارنة النتائج الفعلية بالخطط الموضوعة، والتأكد من سير المشروع وفق ما هو مخطط له .

أهمية تقويم الأداء:

- تتجلى أهمية تقويم الأداء في عدة جوانب، منها (الجيلي محمد حسن بابكر، 2013):
- قياس كفاءة الوحدات الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها؛
- تحقيق الدقة في متابعة تنفيذ المشروعات في مختلف القطاعات؛
- توفير بيانات مالية دقيقة تساعد المستثمرين والإدارة في اتخاذ القرارات؛
- تقليل درجة المخاطرة المرتبطة بالأموال المستثمرة من خلال اختيار البدائل المناسبة؛
- مساعدة الإدارات المختلفة على اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية (عبدالناصر نمر وادي، 2008) .

أنواع تقويم الأداء:

- ينقسم تقويم الأداء إلى نوعين رئيسيين (عبد الناصر نمر وادي، 2008):
- **تقويم الأداء المخطط:** ويعني مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط له مسبقاً، ويتطلب وجود خطط واضحة ومعايير قياس محددة ومقبولة، ثم إجراء المقارنة لتحديد مدى الانحراف؛
- **تقويم الأداء الفعلي:** ويعتمد على مقارنة الأداء الحالي بالأداء في فترات سابقة، وهو ما يُعرف بالمقارنة التاريخية أو التحليل الأفقي، ويتطلب توفر بيانات وتقارير الأداء السابقة .

إجراءات تقويم الأداء:

- تعتمد عملية تقويم الأداء على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى تقدم المنشأة في تحقيق أهدافها، ويتطلب تصميم هذه المؤشرات مراعاة ما يلي (عبدالناصر نمر وادي، 2008):

- تحديد نوع المؤشر بدقة نظرًا لتعدد المؤشرات وصعوبة استخدام جميعها، مع اختيار الأكثر ملاءمة وصدقًا في التعبير عن النشاط
- تحديد الهدف من استخدام المؤشر، سواء كان كميًا أو نوعيًا، نظرًا لأن بعض الأهداف لا يمكن قياسها رقميًا مثل سلوك العاملين
- ترتيب المؤشرات وفق أهميتها النسبية، نظرًا لتعدد أهداف المنشأة وتداخلها؛
- تحديد مراكز المسؤولية داخل المنشأة وتوضيح اختصاصاتها والعلاقات التنظيمية بينها .

مراحل تقويم الأداء:

تمر عملية تقويم الأداء بعدة مراحل أساسية (أنس ساتي محمد، 2008):

- مرحلة التخطيط والإعداد، وتشمل التعرف على طبيعة العمل والهيكل التنظيمي وإعداد أدوات التقويم؛
- مرحلة تحديد الأهداف، حيث يتم تحديد أهداف الوحدة وترتيبها حسب الأولوية؛
- مرحلة قياس الأداء الفعلي، من خلال جمع البيانات باستخدام النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية
- مرحلة تحليل البيانات وتصحيح الانحرافات، عبر مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحديد أسباب الانحراف
- مرحلة إعداد التقارير، التي تتضمن النتائج والانحرافات وطرق معالجتها، مع تعزيز الجوانب الإيجابية .

تقييم كفاءة الأداء المصرفي:

تتسم الخدمات المصرفية بالتنوع والتطور المستمر، مما يجعل تقييم كفاءة الأداء المصرفي أمرًا ضروريًا لتحديد مدى تحقيق المصارف لأهدافها، خاصة الربحية، دون الإخلال بالتوازن مع الأهداف الأخرى. ويُعد

تقييم الأداء المصرفي ذا أهمية كبيرة لدوره في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل والخدمات المصرفية (بشير عمار، 2013، 3).

مفهوم تقييم الأداء:

يشير مفهوم الأداء إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ومستوى المهارة والجهد المبذول في إنجازه (حيدر حمزة، 2008، 86).

أما تقييم الأداء فهو عملية قياس وتحليل النتائج المحققة باستخدام معايير محددة، بهدف الحكم على الكفاءة والفعالية. كما عُرّف بأنه مقارنة ما تم إنجازه بالأهداف المخططة، وتحليل الانحرافات وتحديد المسؤوليات (أنس محمد، 2005).

أهمية تقييم الأداء المصرفي:

تظهر أهمية تقييم الأداء المصرفي في عدة نقاط (عبد الناصر، 2008):

- قياس مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه واستمراريته
- توفير معلومات دقيقة تدعم التخطيط والرقابة واتخاذ القرار
- خلق روح المنافسة بين الإدارات والفروع
- مساعدة المصرف المركزي في تقييم الوضع الاستراتيجي للمصارف .

مؤشرات تقييم الأداء المصرفي: (CAMELS)

يعتمد نظام CAMELS على ستة عناصر رئيسية هي (مالك الرشيد أحمد، 2005):

- كفاية رأس المال (Capital Adequacy)
- جودة الأصول (Asset Quality)
- كفاءة الإدارة (Management)
- الربحية (Earnings)

• السيولة (Liquidity)

• الحساسية لمخاطر السوق. (Sensitivity to Market Risk)

ويُعد هذا النظام أداة رقابية تعكس حقيقة الوضع المالي للمصرف، وتساعد في تقييم أدائه والكشف عن المخاطر المحتملة قبل ظهورها فعليًا (موفق عباس شكاره، 2012، 134).

أهداف تقييم الأداء المالي

يُعد تقييم الأداء المالي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات للحكم على كفاءتها واستدامتها، حيث يركز على تحليل النتائج المالية وربطها بالأهداف الاستراتيجية. ويمكن تلخيص أهم أهدافه فيما يلي:

قياس الربحية

يهدف تقييم الأداء المالي إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل مؤشرات مثل صافي الربح، وهامش الربح، والعائد على الاستثمار.

تقييم الكفاءة في استخدام الموارد

يساعد في معرفة مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المالية المتاحة (رأس المال، الأصول)، بما يحقق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة.

دعم اتخاذ القرارات

يوفر معلومات مالية دقيقة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية مثل:

• التوسع أو تقليص النشاط

• الاستثمار في مشاريع جديدة

• تمويل العمليات

الرقابة المالية واكتشاف الانحرافات

يمكن من مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط، مما يساعد على:

- اكتشاف الانحرافات

- تحليل أسبابها

- اتخاذ الإجراءات التصحيحية

تقييم السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات

يساعد في قياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، من خلال مؤشرات مثل نسبة التداول والسيولة السريعة.

قياس الملاءة المالية والاستقرار

يهدف إلى معرفة مدى اعتماد المؤسسة على الديون، وقدرتها على الاستمرار على المدى الطويل دون التعرض لمخاطر مالية كبيرة.

تعزيز الشفافية والمساءلة

يوفر تقييم الأداء المالي بيانات واضحة لأصحاب المصلحة (الإدارة، المستثمرين، الجهات الرقابية)، مما يعزز الثقة ويحقق الشفافية.

المقارنة مع المنافسين

يساعد في مقارنة أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع، لتحديد نقاط القوة والضعف وتحسين القدرة التنافسية.

التنبؤ بالمستقبل المالي

من خلال تحليل الاتجاهات المالية، يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي واتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة المخاطر.

تحسين الأداء العام للمؤسسة

يُعد الهدف النهائي هو رفع كفاءة الأداء المالي بشكل مستمر، من خلال:

- تحسين الإيرادات
- خفض التكاليف
- تعظيم القيمة للمؤسسة

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي:

يُعد تقييم الأداء المالي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في قياس كفاءتها وفعاليتها، حيث يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمختلف الأطراف، سواء كانت داخلية مثل الإدارة أو خارجية مثل المستثمرين والمقرضين، بما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة. كما يساهم في توضيح الوضع المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها والاستمرار في نشاطها

ويُستخدم تقييم الأداء المالي كأداة لتحليل البيانات المالية واستخلاص المؤشرات التي تعكس كفاءة استخدام الموارد وتحقيق العوائد، فضلاً عن دوره في اكتشاف الانحرافات ومعالجتها، وتقييم السياسات المالية ومدى ملاءمتها للأهداف المحددة (الحسيني، 2016).

كما يعتمد تقييم الأداء المالي على مجموعة من المؤشرات التي تُستخدم لقياس مختلف الجوانب المالية، مثل مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط والملاءة المالية، حيث تُعد مؤشرات الربحية من أهم المقاييس التي تُظهر قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أنشطتها المختلفة، ومن أبرزها معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، والذي يعكس كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين (Desai and Kamath, 2014).

El-Habashy, 2019).

وتُستخدم مؤشرات النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، من خلال تحليل معدلات دوران الأصول، والتي تعكس مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها في تحقيق الإيرادات (Aubert and

Khalifa, 2007).؛ Lee et al., 2019؛ Grudnitski, 2011

كما تُعد مؤشرات السيولة من الأدوات المهمة في تقييم الأداء المالي، حيث تُستخدم لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهو ما يعكس مستوى الاستقرار المالي على المدى القصير (الحسيني، 2016).

أما مؤشرات التدفقات النقدية، فتُعد من المقاييس الأساسية التي تُظهر قدرة المؤسسة على توليد النقد من أنشطتها التشغيلية، ومدى كفاية هذه التدفقات لتغطية الالتزامات، كما تساعد في تقييم جودة الأرباح، حيث إن تحقيق أرباح دون تدفقات نقدية كافية قد يشير إلى وجود مشكلات مالية (Desai and Kamath, 2014).

وبذلك، فإن تقييم الأداء المالي يمثل عملية متكاملة تهدف إلى تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، بهدف الحكم على كفاءتها وفعاليتها، ودعم اتخاذ القرارات، وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل

الربحية: (Profitability)

تُعد الربحية من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، إذ تعكس مدى قدرة المنشأة على تحقيق عوائد من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. ولا يقتصر دورها على قياس حجم الأرباح فحسب، بل يمتد ليشمل تحليل كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة وتحقيق التوازن بين الإيرادات والتكاليف. وتشمل مؤشرات الربحية مجموعة من النسب المالية مثل هامش صافي الربح والعائد على المبيعات، والتي تُستخدم للحكم على جودة الأداء المالي واستدامته. كما أن ارتفاع مستويات الربحية يُعزز من قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات وتدعيم مركزها التنافسي في السوق، في حين أن تراجعها قد يشير إلى ضعف الكفاءة التشغيلية أو ارتفاع التكاليف (Brigham & Ehrhardt, 2017 ؛ Gitman & Zutter, 2015). ومن ثم، تُعد الربحية مؤشراً مركزياً في اتخاذ القرارات المالية والاستراتيجية داخل المؤسسات.

السيولة: (Liquidity)

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، وهو ما يجعلها أحد الركائز الأساسية للحكم على الاستقرار المالي في الأجل القصير. ويتم تقييم السيولة من

خلال مجموعة من المؤشرات مثل نسبة التداول والنسبة السريعة، والتي تقيس مدى كفاية الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة. وتكمن أهمية السيولة في كونها تعكس قدرة المؤسسة على مواجهة الأزمات المالية المفاجئة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية مكلفة. ومع ذلك، فإن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة قد يشير إلى عدم كفاءة في توظيف الموارد، حيث يُفضل توجيه هذه الأموال إلى استثمارات تحقق عوائد أعلى. وبالتالي، فإن إدارة السيولة تتطلب تحقيق توازن دقيق بين الأمان المالي وتعظيم الربحية (Ross, Westerfield & Jordan, 2019)؛ (Kieso et al., 2018).

الكفاءة التشغيلية: (Operational Efficiency)

تعكس الكفاءة التشغيلية مدى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها الاقتصادية بكفاءة لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الإنتاجية بأقل تكلفة. وتُقاس هذه الكفاءة من خلال مجموعة من المؤشرات مثل معدل دوران الأصول ومعدل دوران المخزون، والتي توضح مدى فعالية الإدارة في استغلال الأصول لتحقيق الإيرادات. وتُعد الكفاءة التشغيلية عنصرًا حاسمًا في تحسين الأداء المالي، حيث تؤدي زيادة كفاءة العمليات إلى خفض التكاليف وتحسين هوامش الربح. كما أن ضعف الكفاءة التشغيلية قد يشير إلى وجود اختلالات في إدارة الموارد أو قصور في العمليات الإنتاجية. لذلك، فإن تحليل هذا المؤشر يُسهم في تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، مما يساعد في اتخاذ قرارات تصحيحية تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية (Healy & Palepu, 2001)؛ (Penman, 2013).

العائد على الأصول: (Return on Assets – ROA)

يُعد العائد على الأصول من المؤشرات المالية المهمة التي تُستخدم لقياس مدى كفاءة المؤسسة في توظيف أصولها لتحقيق الأرباح، حيث يُعبّر عن العلاقة بين صافي الربح وإجمالي الأصول. ويظهر هذا المؤشر قدرة الإدارة على استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن، بغض النظر عن مصادر التمويل المستخدمة. كما يُستخدم على نطاق واسع في المقارنات بين المؤسسات داخل نفس القطاع، نظرًا

لقدرته على عكس الكفاءة التشغيلية والاستثمارية بشكل شامل. ويُفسر ارتفاع هذا المؤشر على أنه دليل على كفاءة استخدام الأصول، في حين أن انخفاضه قد يشير إلى ضعف الأداء أو سوء استغلال الموارد (Subramanyam, 2014)؛ (White, Sondhi & Fried, 2003) ومن ثم، يُعد ROA أداة تحليلية مهمة لتقييم الأداء العام للمؤسسة.

العائد على حقوق الملكية: (Return on Equity – ROE)

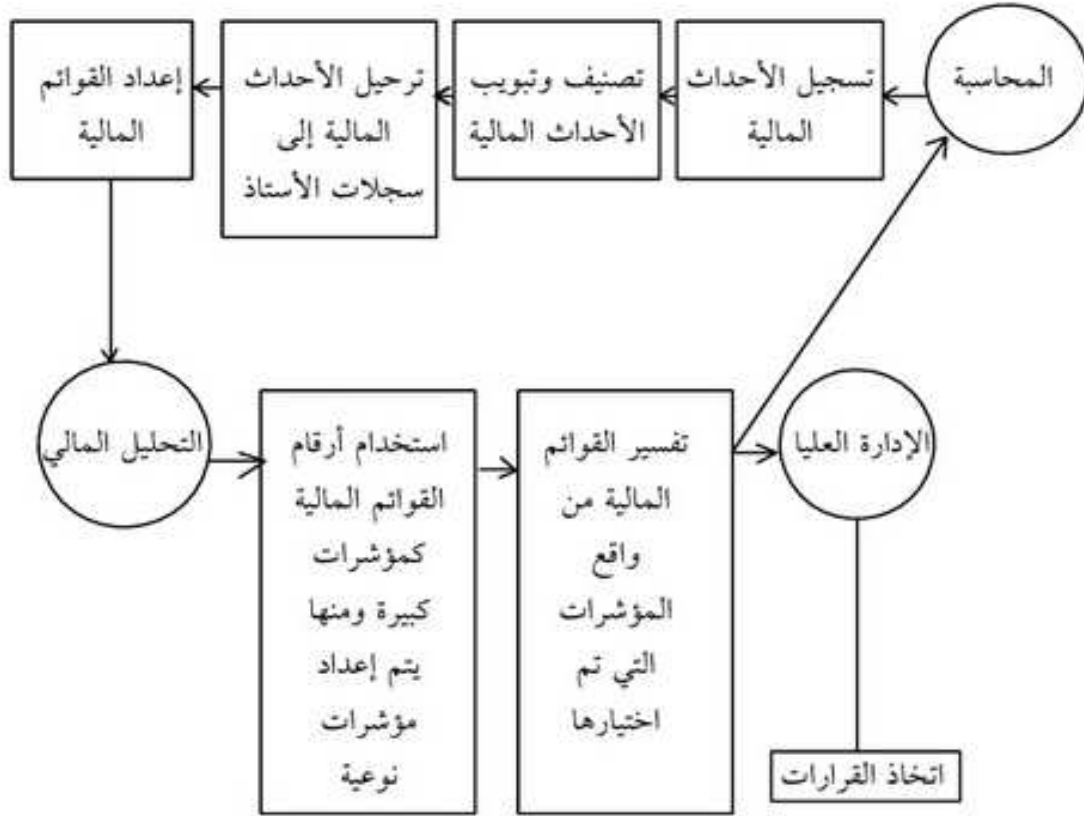
يمثل العائد على حقوق الملكية أحد أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي من منظور المستثمرين، حيث يقيس مدى تحقيق العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين. ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية، وهو ما يعكس كفاءة الإدارة في استخدام رأس المال المملوك لتحقيق الأرباح. ويُعد هذا المؤشر ذا أهمية خاصة في تحليل الجدوى الاستثمارية، حيث يُستخدم في مقارنة العوائد المتحققة مع الفرص الاستثمارية البديلة. ومع ذلك، ينبغي تفسير هذا المؤشر بحذر، نظرًا لتأثره بمستوى الرافعة المالية، إذ قد يؤدي الاعتماد الكبير على التمويل بالديون إلى تضخيم قيمة العائد على حقوق الملكية دون تحسن حقيقي في الأداء التشغيلي (Brigham & Houston, 2021)؛ (Damodaran, 2012) وبالتالي، فإن تحليل ROE يتطلب النظر إليه في إطار شامل يراعي هيكل التمويل والمخاطر المرتبطة به.

المبحث الرابع: أدوات التحليل المالي

ويمكن تعريف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع الوحدة الاقتصادية من الناحية التشغيلية

والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة. من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة. كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: " عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تبنى على تجميع وتصنيف البيانات والأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية، ثم مقارنتها بقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية.

ويمكن توضيح العلاقة بين المحاسبة والتحليل المالي والادارة العليا بالشكل الآتي:



فأهمية التحليل المالي تتجسد في متخذي القرارات بكافة المعلومات والمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة كما له أهمية في تقييم الجدوى الاقتصادية، وإداء الادارة، ووضع الخطط المستقبلية.

أهداف التحليل المالي Objectives of financial analysis:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة، ومواطن الضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي

- تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتحديد مركزها الائتماني
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالوحدة الاقتصادية
- تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع الوحدات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء الوحدة نفسها في السنوات السابقة
- توفير البيانات ولمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

مكونات التحليل المالي Components of financial analysis:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل والحصول على ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها
- تركيب النسب بشكل بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة (نسبة السيولة).
- قدرة ودراية المحلل بأساليب التحليل وتفسير النتائج.

مجالات التحليل المالي Areas of Financial Analysis:

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في:

1. التخطيط المالي financial planning:

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل وحدة اقتصادية، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الوحدة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها. وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

2. تحليل تقييم الأداء :Analysis and performance evaluation

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية وما يتعلق بكافة مجالاتها.

3. التحليل الائتماني: Credit analysis

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

4. التحليل الاستثماري :Investment Analysis

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و وحدات اقتصادية ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم لوحدة الاقتصادية نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في كافة المجالات.

تُعد أدوات التحليل المالي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تُستخدم هذه الأدوات في فحص البيانات المالية وتحليلها بهدف الوصول إلى مؤشرات دقيقة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. كما تساهم في تفسير العلاقات بين العناصر المختلفة للقوائم المالية، مما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، ودعم التخطيط المالي المستقبلي (Subramanyam, 2014 ؛ Kieso et al.,

2018)

أدوات التحليل:

التحليل باستخدام النسب المالية: (Financial Ratio Analysis)

يُعتبر تحليل النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعًا واستخدامًا، حيث يعتمد على استخراج مجموعة من النسب من القوائم المالية بهدف تقييم الأداء في مجالات متعددة مثل الربحية والسيولة والملاءة والكفاءة التشغيلية. وتكمن أهمية هذه الأداة في قدرتها على تبسيط البيانات المالية وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للمقارنة، سواء عبر الفترات الزمنية المختلفة أو مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع. كما تساعد النسب المالية في الكشف عن الاتجاهات المالية وتحديد الانحرافات، مما يدعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية (Gitman & Zutter, 2015)؛ (Brigham & Ehrhardt, 2017).

التحليل الأفقي: (Horizontal Analysis)

يعتمد التحليل الأفقي على مقارنة البيانات المالية للمؤسسة عبر فترات زمنية متتالية، بهدف تحديد اتجاهات النمو أو التراجع في عناصر القوائم المالية. ويُستخدم هذا النوع من التحليل لقياس معدلات التغير في الإيرادات والمصروفات والأصول، مما يساعد في تقييم الأداء المالي عبر الزمن. كما يُسهم في الكشف عن التغيرات غير الطبيعية التي قد تستدعي مزيدًا من التحليل، مثل الارتفاع المفاجئ في التكاليف أو الانخفاض في الإيرادات. (Kieso et al., 2018)

التحليل الرأسي: (Vertical Analysis)

يقوم التحليل الرأسي على دراسة بنود القوائم المالية كنسب مئوية من إجمالي معين، مثل نسبة كل بند من بنود قائمة الدخل إلى إجمالي الإيرادات، أو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الأصول. ويُساعد هذا الأسلوب في فهم الهيكل المالي للمؤسسة، وتحديد الوزن النسبي لكل عنصر، مما يُسهم في تقييم كفاءة توزيع الموارد واكتشاف الاختلالات الهيكلية. (Subramanyam, 2014)

تحليل التدفقات النقدية: (Cash Flow Analysis)

يُعد تحليل التدفقات النقدية من الأدوات المهمة التي تركز على دراسة حركة النقد داخل المؤسسة وخارجها، حيث يُستخدم لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. كما يساعد في تحديد مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وتمويل عملياتها دون الاعتماد المفرط على مصادر خارجية. ويُعتبر هذا التحليل مكملًا ضروريًا لتحليل الأرباح، نظرًا لأن الأرباح المحاسبية قد لا تعكس دائمًا الوضع النقدي الفعلي. (White, Sondhi & Fried, 2003)

التحليل باستخدام المؤشرات السوقية: (Market Ratios)

تركز هذه الأداة على تقييم أداء المؤسسة من منظور السوق، حيث تشمل مؤشرات مثل ربحية السهم ونسبة السعر إلى الربحية، والتي تُستخدم في تقييم القيمة السوقية للمؤسسة ومدى جاذبيتها للمستثمرين. وتُعد هذه المؤشرات ذات أهمية خاصة في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تعكس توقعات المستثمرين بشأن الأداء المستقبلي. (Damodaran, 2012)

التحليل المقارن: (Comparative Analysis)

يعتمد التحليل المقارن على مقارنة الأداء المالي للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع أو مع متوسطات الصناعة، بهدف تقييم مركزها التنافسي. كما يمكن استخدامه لمقارنة الأداء الحالي بالأداء التاريخي للمؤسسة، مما يساعد في تحديد مدى التحسن أو التدهور في الأداء المالي. وتُعد هذه الأداة مهمة في دعم القرارات الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالتوسع أو إعادة الهيكلة. (Brigham & Houston, 2021).

وبذلك، يتضح أن أدوات التحليل المالي تمثل منظومة متكاملة تُستخدم لتقييم مختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة، حيث يساهم كل أسلوب في تقديم رؤية جزئية، بينما يحقق التكامل بينها فهمًا شاملاً للوضع المالي، مما يدعم اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفعالية. (Subramanyam, 2014)

المبحث الخامس: جودة التقارير المالية

تُمثل التقارير المالية الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها نقل المعلومات المحاسبية إلى مختلف الأطراف المعنية باتخاذ القرار، سواء داخل الوحدات الاقتصادية أو خارجها. وتُعد جودة هذه التقارير مؤشرًا حيويًا على مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمعايير المحاسبية المعتمدة، وبمستوى الإفصاح والشفافية في عرض البيانات، الأمر الذي يعزز من قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات، ويدعم الثقة في مصداقية البيانات المعروضة. وفي ظل تزايد الحاجة إلى اتخاذ قرارات رشيدة تستند إلى معلومات دقيقة وموثوقة، برز مفهوم جودة التقارير المالية بوصفه أحد المفاهيم المحورية في الفكر المحاسبي المعاصر، لما له من دور فعال في ترسيخ مبادئ الشفافية والمصداقية داخل البيئة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية، من خلال استعراض مفاهيمها، وأهميتها، ومحدداتها، بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تُعد الأساس في تقييم جودة الإفصاح المالي. كما يسعى إلى إبراز الأبعاد النظرية التي تدعم هذا المفهوم، باعتباره مرتكزًا أساسيًا لفهم العلاقة بين جودة التقارير المالية ومستوى الثقة لدى مستخدميها.

أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية

تُعد جودة التقارير المالية من المفاهيم الأساسية في المحاسبة الحديثة، نظرًا لما تمثله من معيار رئيسي للحكم على مدى كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في القوائم والتقارير المالية. ويُقصد بجودة التقارير المالية مدى التزام هذه التقارير بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تجعلها قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين، من حيث الملاءمة والموثوقية وقابلية الفهم وإمكانية المقارنة.

وتتبع أهمية جودة التقارير المالية من كونها الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها الإفصاح عن المركز المالي والأداء الاقتصادي للوحدة المحاسبية، حيث إن أي ضعف أو قصور في جودة هذه التقارير قد يؤدي إلى تضليل مستخدميها، مما ينعكس سلبًا على قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية أو الرقابية. ولا يقتصر مفهوم الجودة على دقة وصحة البيانات المحاسبية فقط، بل يمتد ليشمل وضوح عرض المعلومات، وشفافية الإفصاح، وشمولية البيانات المقدمة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة.

ومن هذا المنطلق، فإن جودة التقارير المالية لا تمثل مجرد هدف فني محاسبي، بل تُعد عنصرًا استراتيجيًا يساهم في تعزيز الثقة، والحد من المخاطر، ودعم ممارسات الحوكمة داخل البيئة الاقتصادية والمالية. وقد تعددت تعريفات الباحثين والهيئات المهنية لمفهوم جودة التقارير المالية، نتيجة لاختلاف الزوايا التي يتم من خلالها تناول هذا المفهوم.

فقد عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) جودة التقارير المالية بأنها: "مدى قدرة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدميها، من خلال توافر خصائص الملاءمة والموثوقية وقابلية الفهم والمقارنة". كما يرى (الشيرازي) أن جودة المعلومات المحاسبية تُقاس بمدى التزامها بالخصائص النوعية التي تجعل منها مفيدة في اتخاذ القرار، بحيث تُستخدم كأداة للمفاضلة بين البدائل المحاسبية المختلفة.

بينما يوضح (رياض) أن جودة التقارير المالية تتمثل في مدى الالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية عند إعدادها، بما يضمن تحقيق الإفصاح الكافي والملائم لمستخدمي هذه المعلومات

ويرى (الكسب) أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى قدرتها على تلبية احتياجات اتخاذ القرار، حيث يُعد معيار المنفعة من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس هذه الجودة في حين يذهب (الساكني) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل مفهومًا شاملاً يتضمن كافة أشكال الإفصاح التي تجعل القوائم المالية أكثر فائدة لمستخدميها، ويتم قياسها من خلال خصائص مثل الشفافية والدقة والاتساق

وبناءً على ما سبق من تعريفات، يمكن القول إن جودة التقارير المالية تُعبّر عن مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتقديم معلومات محاسبية تتسم بالملاءمة والموثوقية والوضوح، وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة، وبما يُمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة. كما تعكس هذه الجودة مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتُستخدم كأداة لتقييم كفاءة وشفافية الإفصاح المالي داخل البيئة الاقتصادية.

ثانياً: خصائص جودة التقارير المالية

تُقاس جودة التقارير المالية من خلال مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه التقارير، والتي حددها الأطر النظرية والمعايير المحاسبية الدولية، وعلى وجه الخصوص الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتُمثل هذه الخصائص الأساس الذي يُمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ومستنيرة، إذ تُسهم في تعزيز فاعلية المعلومات وزيادة قدرتها التفسيرية والتنبؤية. ويمكن تصنيف هذه الخصائص إلى فئتين رئيسيتين كما يلي (FASB, 2010)؛ (IASB, 2018)

1. الخصائص النوعية الأساسية:

أ. الملاءمة: (Relevance)

تشير الملاءمة إلى قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدميها، من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، وفهم الأوضاع الحالية، والتنبؤ بالنتائج المستقبلية. وتُعد المعلومات ملائمة إذا كانت ذات قيمة تنبؤية أو تأكيدية، بما يعزز من جودة القرارات المتخذة بناءً عليها (IASB, 2018).

ب. التمثيل الصادق: (Faithful Representation)

يعني التمثيل الصادق أن تعكس المعلومات المحاسبية الواقع الاقتصادي للعمليات المالية بصورة دقيقة وموضوعية، بحيث تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية. ويُعد هذا المبدأ ضروريًا لضمان مصداقية التقارير المالية وثقة المستخدمين بها. (FASB, 2010)

2. الخصائص النوعية المعززة:

أ. القابلية للمقارنة: (Comparability)

تُتيح هذه الخاصية للمستخدمين إمكانية إجراء المقارنات بين القوائم المالية لنفس المنشأة عبر فترات زمنية مختلفة، أو بينها وبين منشآت أخرى، مما يُساهم في تقييم الأداء المالي واتجاهاته بشكل أكثر دقة (IASB, 2018).

ب. القابلية للفهم: (Understandability)

تقتضي هذه الخاصية عرض المعلومات المالية بطريقة واضحة ومنظمة، بحيث يتمكن المستخدمون الذين يمتلكون قدرًا معقولاً من المعرفة المالية من فهمها واستخدامها في اتخاذ القرارات، دون تعقيد أو غموض غير مبرر. (FASB, 2010)

ج. القابلية للتحقق: (Verifiability)

تعني إمكانية التحقق من صحة المعلومات المحاسبية من خلال فحصها من قبل أطراف مستقلة، بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى نتائج متقاربة، مما يعزز من موثوقية المعلومات ويقلل من احتمالات التحيز (IASB, 2018).

د. التوقيت المناسب: (Timeliness)

تشير هذه الخاصية إلى ضرورة توفير المعلومات في الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات، حيث إن تأخر تقديم المعلومات قد يؤدي إلى تقليل فائدتها أو فقدانها بالكامل. (FASB, 2010) وتعد هذه الخصائص مجتمعة معايير نوعية أساسية يُستند إليها في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تُسهم بشكل مباشر في تحقيق الشفافية والمصداقية، وتعزيز الثقة بين الوحدات الاقتصادية ومستخدمي تقاريرها المالية، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو جهات رقابية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تتأثر جودة التقارير المالية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تُسهم في تعزيز مستوى الشفافية والدقة في الإفصاح المحاسبي، أو على العكس قد تؤدي إلى تقليل موثوقية المعلومات المعروضة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية. ويمكن تصنيف هذه العوامل على النحو الآتي:

1. العوامل التنظيمية والتشريعية:

مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية: (IAS/IFRS)

يُعد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية من أهم العوامل التي تحدد جودة التقارير المالية، حيث يُسهم في توحيد أسس القياس والإفصاح، ويعزز من قابلية المقارنة بين المؤسسات، مما يزيد من ثقة المستخدمين في المعلومات المالية. (IASB, 2018)

الرقابة الداخلية والخارجية:

يسهم وجود نظام رقابي فعال، سواء من خلال التدقيق الداخلي أو الرقابة الخارجية التي تمارسها الجهات المختصة، في تعزيز مصداقية البيانات المالية، والحد من الأخطاء أو التلاعب، وبالتالي رفع جودة التقارير المالية. (Kieso et al., 2018)

2. العوامل المؤسسية والإدارية:

مستوى حوكمة الشركات:

ترتبط جودة التقارير المالية ارتباطاً وثيقاً بمستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، مثل وجود مجلس إدارة فعال، واستقلالية لجان المراجعة، ووضوح الهياكل التنظيمية، حيث تُسهم هذه العوامل في تعزيز الشفافية والرقابة. (OECD, 2015)

كفاءة الإدارة المالية والمحاسبية:

تعتمد جودة التقارير المالية بدرجة كبيرة على كفاءة وخبرة العاملين في المجال المحاسبي، ومدى قدرتهم على تطبيق المعايير المحاسبية بدقة وموضوعية، بما يضمن إعداد تقارير مالية موثوقة. (Subramanyam, 2014).

استقلالية المدقق الخارجي:

تُعد استقلالية المدقق الخارجي من العوامل الحاسمة في ضمان جودة التقارير المالية، حيث إن حياد المدقق وعدم تأثره بضغوط الإدارة يُسهم في تقديم رأي مهني موضوعي يعزز من مصداقية القوائم المالية (Arens et al., 2020).

العوامل البيئية والاقتصادية:

استقرار البيئة الاقتصادية والقانونية:

تؤثر الظروف الاقتصادية، مثل معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف، في دقة القياس المحاسبي، كما أن وضوح القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها يُسهمان في تعزيز جودة الإفصاح المالي (Kieso et al., 2018).

درجة المنافسة في السوق:

قد تدفع المنافسة بين الشركات إلى تحسين جودة التقارير المالية لجذب المستثمرين وتعزيز الثقة، إلا أنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى ممارسات سلبية مثل إدارة الأرباح أو تجميل النتائج المالية، مما يؤثر سلبًا على الشفافية. (Healy & Wahlen, 1999)

المبحث السادس: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يُعد الأداء المالي من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاءة المؤسسات الاقتصادية، حيث يعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية في ظل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها. ويتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل المتداخلة التي تسهم في تحسينه أو تراجعها، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وفقاً لطبيعة تأثيرها. (Brigham & Ehrhardt, 2017)

تتمثل العوامل الداخلية في تلك المتغيرات التي تقع ضمن نطاق سيطرة الإدارة ويمكن التحكم فيها وتوجيهها بما يخدم أهداف المؤسسة. ومن أبرز هذه العوامل كفاءة الإدارة المالية واتخاذ القرارات، حيث إن قدرة الإدارة على التخطيط السليم وتخصيص الموارد بكفاءة ينعكس بشكل مباشر على تحسين الأداء المالي وتعظيم الربحية. (Gitman et al., 2018) كما يُعد الهيكل التمويلي من العوامل المؤثرة، إذ إن التوازن بين حقوق الملكية والديون يسهم في تحقيق الاستقرار المالي، بينما قد يؤدي الاعتماد المفرط على الديون إلى زيادة المخاطر المالية وتذبذب الأداء. (Damodaran, 2012)

كما تلعب الكفاءة التشغيلية دوراً مهماً في تحسين الأداء المالي، حيث إن قدرة المؤسسة على تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية يؤدي إلى رفع هامش الربح وتحسين العائد على الموارد المستخدمة (Horngren et al., 2015). كذلك يُعد حجم الأصول وكفاءة استخدامها من العوامل المؤثرة، إذ إن الاستخدام الأمثل للأصول في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية يسهم في تحسين العائد وتعزيز الأداء المالي الكلي للمؤسسة. (Atrill & McLaney, 2019).

إضافة إلى ذلك، يُسهم نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الأداء المالي من خلال الحد من الأخطاء والانحرافات المالية وضمان دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، مما يدعم جودة التقارير المالية. (COSO, 2013) كما يُعد التخطيط المالي والسياسات الداخلية من العناصر الأساسية التي تؤثر على الأداء المالي، حيث يساعد التخطيط السليم في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية وضمان الاستدامة المالية للمؤسسة.

أما العوامل الخارجية فهي تلك المتغيرات التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها بشكل مباشر، لكنها تؤثر بشكل كبير على أدائها المالي. ومن أهم هذه العوامل البيئة الاقتصادية العامة، حيث تؤثر معدلات التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات النمو الاقتصادي على تكلفة التمويل والطلب الكلي وبالتالي على الإيرادات والأرباح (Mankiw, 2021). كما تؤثر حدة المنافسة في السوق على الأداء المالي، إذ تؤدي المنافسة الشديدة إلى ضغط هوامش الربح، مما يدفع المؤسسات إلى تحسين كفاءتها التشغيلية للحفاظ على مركزها التنافسي.

وتُعد التشريعات والقوانين من العوامل المؤثرة كذلك، حيث إن التغيرات في الأنظمة الضريبية والتنظيمية قد تؤثر على تكلفة التشغيل ومستوى الأرباح المحققة (Weygandt et al., 2019). كما يسهم التقدم التكنولوجي في تحسين الأداء المالي من خلال رفع الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية، في حين أن عدم مواكبة التطور التكنولوجي قد يؤدي إلى تراجع تنافسية المؤسسة.

كما تؤثر الظروف السياسية والاستقرار العام في البيئة الاستثمارية، حيث إن الاستقرار السياسي يعزز ثقة المستثمرين ويدعم النمو المالي، بينما يؤدي عدم الاستقرار إلى ارتفاع درجة المخاطر المالية. وأخيرًا، تلعب العوامل الاجتماعية وسلوك المستهلكين دورًا مهمًا في تحديد مستوى الطلب على المنتجات والخدمات، مما ينعكس بشكل مباشر على الإيرادات وبالتالي على الأداء المالي للمؤسسة (Kotler & Keller, 2016).

المبحث السابع: الأداء المالي في القطاع المالي السعودي

يُعد الأداء المالي في القطاع المالي السعودي من الموضوعات ذات الأهمية المتزايدة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن إطار رؤية المملكة 2030، والتي تستهدف تعزيز كفاءة القطاع المالي، وزيادة قدرته التنافسية، وتحقيق الاستدامة المالية، ودعم النمو الاقتصادي. ويعكس الأداء المالي في هذا القطاع مدى قدرة المؤسسات المالية، بما فيها البنوك وشركات التمويل والتأمين، على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية في بيئة تتسم بالتطور التنظيمي والتوسع في الأدوات المالية الحديثة. (SAMA, 2023)

وقد شهد القطاع المالي السعودي خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مستويات الأداء المالي، نتيجة الإصلاحات التنظيمية التي يشرف عليها البنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والتي أسهمت في تعزيز متطلبات الحوكمة والشفافية والامتثال للمعايير الدولية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية ورفع مستوى الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين. (SAMA, 2023) كما ساهمت زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية في رفع كفاءة التشغيل وتحسين مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

ويُلاحظ أن الأداء المالي في البنوك السعودية يتأثر بعدة عوامل داخلية، من أهمها كفاءة الإدارة المالية، وجودة إدارة المخاطر الائتمانية، وكفاءة توظيف الأصول، ومستوى الرقابة الداخلية. حيث إن القدرة على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعال تُعد من المحددات الأساسية لاستقرار الأرباح وتقليل نسب التعثر، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة الأداء المالي. (Almazari, 2014) كما أن كفاءة التشغيل والتحول الرقمي داخل البنوك السعودية ساهمت في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة.

وفي المقابل، تتأثر المؤسسات المالية السعودية بعدد من العوامل الخارجية، مثل التغيرات في أسعار النفط باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد السعودي، إضافة إلى السياسات النقدية وأسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي السعودي بما يتماشى مع السياسة النقدية المرتبطة بالدولار الأمريكي. كما تلعب البيئة التنظيمية والاستقرار الاقتصادي دورًا مهمًا في دعم استقرار الأداء المالي وتعزيز جاذبية القطاع للاستثمار الأجنبي. (Vision 2030, 2021)

كما أن التطور التقني والتحول الرقمي في القطاع المالي السعودي، بما في ذلك التوسع في الخدمات المصرفية الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة حجم العمليات المالية، مما انعكس إيجابًا على مؤشرات الأداء المالي. في حين أن ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك المحلية والإقليمية يدفع المؤسسات إلى تحسين أدائها المالي من خلال الابتكار المالي وتطوير المنتجات والخدمات. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأداء المالي في القطاع المالي السعودي يُعد انعكاسًا لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية والتقنية، في ظل بيئة إصلاحية تهدف إلى تعزيز كفاءة القطاع المالي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة (SAMA, 2023)؛ (Vision 2030, 2021)

كما يُعد التطور في متطلبات الإفصاح المالي وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من العوامل المهمة التي أسهمت في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المالي السعودي، الأمر الذي انعكس على رفع مستوى الشفافية وزيادة قابلية المقارنة بين المؤسسات المالية، وبالتالي دعم قرارات المستثمرين وتعزيز كفاءة السوق المالي. (IFRS Foundation, 2022) وقد أدى ذلك إلى تعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة، سواء من المساهمين أو المقرضين أو الجهات الرقابية، في المعلومات المالية المنشورة.

وفي إطار تحليل الأداء المالي في القطاع المالي السعودي، تُظهر المؤشرات المالية الأساسية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) تحسناً نسبياً خلال السنوات الأخيرة في عدد من البنوك السعودية الكبرى، نتيجة تحسن إدارة الموجودات وزيادة كفاءة توظيف رأس المال، إلى جانب نمو النشاط الائتماني والاستثماري. كما أن تحسن جودة الأصول وانخفاض نسب القروض المتعثرة في بعض الفترات ساهم في دعم الاستقرار المالي وتحسين مستويات الربحية. (SAMA, 2023)

كما أن السياسات الحكومية الداعمة للقطاع المالي، بما في ذلك برامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030، أسهمت في تعزيز كفاءة السوق المالية وتوسيع قاعدة المستثمرين، إضافة إلى دعم الابتكار المالي والتوسع في التقنيات المالية (FinTech)، مما أدى إلى رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة. (Vision 2030, 2021)

ومن جهة أخرى، فإن القطاع المالي السعودي يتأثر بالتقلبات الاقتصادية العالمية والإقليمية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط والسياسات النقدية العالمية، حيث تؤثر هذه المتغيرات على مستويات السيولة وتكلفة التمويل وهوامش الربحية داخل المؤسسات المالية. ومع ذلك، فإن قوة الاحتياطيات المالية والاستقرار التنظيمي في المملكة يساهمان في الحد من تأثير هذه التقلبات على الأداء المالي العام. (IMF, 2023)

كما تلعب الحوكمة المؤسسية دوراً محورياً في تحسين الأداء المالي داخل القطاع المصرفي السعودي، حيث إن تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الإفصاح والشفافية واستقلالية مجالس الإدارة ولجان المراجعة يساهم في تقليل المخاطر وتحسين جودة القرارات المالية، وبالتالي رفع كفاءة الأداء المالي وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل. (OECD, 2015)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأداء المالي في القطاع المالي السعودي يُعد نتاجاً لتفاعل معقد بين عوامل تنظيمية وتشريعية واقتصادية وتقنية، في ظل بيئة إصلاحية متسارعة تهدف إلى تعزيز كفاءة القطاع المالي ورفع مساهمته في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، مع استمرار

التطوير في أنظمة الرقابة والحوكمة والتحول الرقمي بما يضمن استدامة الأداء المالي ورفع جودته

(SAMA, 2023)؛ (Vision 2030, 2021).

كما يُعد مؤشر هامش صافي الفائدة (Net Interest Margin – NIM) من المؤشرات الأساسية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك في القطاع المالي السعودي، حيث يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة أصوله المولدة للعائد مقارنة بتكلفة مصادر التمويل. وكلما ارتفع هذا المؤشر دلّ ذلك على قدرة أكبر في تحقيق أرباح تشغيلية من النشاط المصرفي الأساسي، وهو ما يعكس جودة الأداء المالي واستقرار مصادر الدخل. (Rose & Hudgins, 2013).

وفي السياق نفسه، يُعد مؤشر كفاية رأس المال من المؤشرات الجوهرية التي تُستخدم في تقييم السلامة المالية للبنوك، حيث يعكس قدرة المؤسسة على مواجهة المخاطر المحتملة وامتصاص الخسائر غير المتوقعة. وقد أولى البنك المركزي السعودي اهتماماً كبيراً بهذا المؤشر من خلال تطبيق معايير بازل (Basel III)، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية داخل القطاع المصرفي. (SAMA, 2023).

كما أن جودة إدارة المخاطر تُعد من العوامل الحاسمة في تحديد مستوى الأداء المالي، حيث إن قدرة البنوك على تقييم المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والحد منها ينعكس بشكل مباشر على استقرار الأرباح وتقليل التقلبات في النتائج المالية. وقد ساهمت التطورات في أنظمة إدارة المخاطر داخل البنوك السعودية في تحسين جودة المحافظ الائتمانية وخفض نسب التعثر، مما دعم الأداء المالي العام (Basel Committee on Banking Supervision, 2017).

ومن ناحية أخرى، فإن التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي أسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الأداء المالي، من خلال أتمتة العمليات المصرفية، وتقليل التكاليف الإدارية، وتوسيع

نطاق الخدمات الرقمية. وقد أدى ذلك إلى زيادة رضا العملاء وتحسين تجربة المستخدم، وهو ما ينعكس بشكل غير مباشر على تعزيز الإيرادات وتحسين الربحية. (SAMA, 2023)

كما أن تنامي دور شركات التقنية المالية (FinTech) داخل المملكة ساهم في إعادة تشكيل هيكل الخدمات المالية، حيث أدى إلى زيادة التنافسية وتحفيز البنوك على تطوير نماذج أعمالها وتحسين كفاءتها التشغيلية، مما انعكس إيجاباً على مؤشرات الأداء المالي، خاصة في ظل دعم الجهات التنظيمية لهذا التحول ضمن إطار رؤية المملكة 2030. (Vision 2030, 2021)

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد على أن الأداء المالي في القطاع المالي السعودي لا يعتمد على مؤشر واحد فقط، بل هو نتاج تكامل مجموعة من المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة (NIM)، بالإضافة إلى مؤشرات السلامة المالية وكفاية رأس المال. كما أن هذا الأداء يتأثر بشكل مباشر بمدى كفاءة الإدارة، وقوة الحوكمة، ومستوى التحول الرقمي، والاستقرار الاقتصادي والتنظيمي، مما يجعل تقييمه عملية شاملة ومتكاملة تتطلب تحليلاً متعدد الأبعاد (Rose & Hudgins, 2013). (SAMA, 2023)

الفصل الثالث: الشركات المالية في المملكة العربية السعودية

تحليل تطور متغيرات التطور المالي وجد إجماع بين الباحثين حول المؤشرات التي يمكن من خلالها وجد إجماع بين الباحثين حول المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نوعية وكمية الخدمات المقدمة من قبل القطاع المالي، والتي تعكس بدورها مستوى تطور هذا القطاع. إذ تُعد مقاييس التطور المالي موضوعاً خلافاً بين الخبراء، حيث تختلف وجهات النظر حول المؤشرات الأكثر دقة وملاءمة لتقييم كفاءة وفعالية القطاع المالي في تقديم الخدمات المالية.

مؤشرات التطور المالي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية (1990-2023)

ويعود هذا الاختلاف إلى تعدد الأبعاد التي تشكل أداء القطاع المالي. وفي هذا السياق، سيتم تحليل التطور المالي في المملكة العربية السعودية من خلال مجموعة من المتغيرات التي تم اختيارها بناءً على الأسس النظرية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة. وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس التغيرات التي تطرأ على القطاع المالي، مما يساعد في تقديم رؤية شاملة حول مدى تأثير هذه التطورات على الاقتصاد الوطني. ومن خلال هذا التحليل يمكن تحديد مدى مساهمة التطورات المالية في تعزيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستقرار المالي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

ومن أهم هذه المؤشرات

1- نسبة عرض النقود بمعناه الواسع (M3) إلى إجمالي الناتج المحلي

يُستخدم مؤشر نسبة عرض النقود بتعريفه الواسع (M3) إلى إجمالي الناتج المحلي كأداة لقياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، إذ يعكس هذا المؤشر حجم الوساطة المالية، مما يجعله مؤشراً لقياس الحجم الكلي للقطاع المالي.

وقد أوضح (Beck et al. 1999) أن هذا المؤشر يُستخدم لقياس درجة تعمق القطاع المالي، مع توقع وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، نظراً لدوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد المالية داخل الاقتصاد.

نسبة عرض النقود بمعناه الواسع (M3) إلى إجمالي الناتج المحلي

ومن الناحية النظرية، تُعد العلاقة بين نسبة عرض النقود بمعناه الواسع (M3) إلى إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي علاقة إيجابية. (Alghfais, M., 2016) ويُعرّف عرض النقد بمفهومه الواسع بأنه يشمل النقد المتداول خارج النظام المصرفي، إضافة إلى أشباه النقد المتمثلة في ودائع التوفير والودائع لأجل، سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية والمودعة لدى المؤسسات المصرفية والمالية. ويُعد هذا المفهوم أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس حجم السيولة المالية المتاحة داخل الاقتصاد، مما يوفر تصوراً شاملاً حول مدى عمق وتطور النظام المالي (الغصاونة، 2014).

ويتضح من خلال الشكل رقم (1) السلسلة الزمنية لنسبة عرض النقود بمفهومه الواسع (M3) إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1990 إلى 2023، حيث يعكس المؤشر نمطاً تصاعدياً عاماً يعبر عن تطور تدريجي في عمق النظام المالي ومستوى السيولة المتاحة في الاقتصاد. في بداية الفترة، من عام 1990 وحتى أوائل العقد الأول من الألفية، ظلت النسبة عند مستويات منخفضة نسبياً تراوحت بين (0.15-0.25)، ويُعزى ذلك إلى محدودية التوسع النقدي والاعتماد الكبير على القطاع النفطي، إضافة إلى تأثير تراجع أسعار النفط خلال تسعينيات القرن الماضي على حجم السيولة ونمو الناتج المحلي، الأمر الذي أدى إلى استقرار نسبي في المؤشر.

ومع دخول الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 بدأت النسبة في الارتفاع بشكل واضح نتيجة الطفرة النفطية التي أسهمت في زيادة الإيرادات الحكومية والتوسع في الإنفاق العام، ما انعكس على ارتفاع السيولة

المحلية وزيادة عرض النقود بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي. كما شهدت هذه الفترة تعزيزاً للبنية التحتية المالية وارتفاعاً في حجم التمويل الموجه للقطاع الخاص، مما دعم الاتجاه التصاعدي للمؤشر.

واستمر الاتجاه الصاعد خلال الفترة من 2010 إلى 2014 مدعوماً بالاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية، خاصة في قطاعي الإسكان والبنية التحتية، حيث ساهمت هذه السياسات في تعزيز قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان ونمو عرض النقود. إلا أن وتيرة النمو بدأت بالتباطؤ قرب نهاية الفترة نتيجة تبني سياسات نقدية أكثر تحفظاً للحد من الضغوط التضخمية.

وخلال الفترة من 2015 إلى 2017 لوحظ استقرار نسبي في المؤشر مع ميل طفيف نحو الانخفاض نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تطبيق سياسات مالية تشفوية تضمنت تقليص الإنفاق العام وتأجيل بعض المشاريع، وهو ما انعكس على مستويات السيولة ونمو الناتج المحلي.

ومنذ عام 2018 وحتى 2019 عاودت النسبة الارتفاع تدريجياً تزامناً مع إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي، الذي استهدف تعميق القطاع المالي وزيادة كفاءته من خلال دعم التمويل غير المصرفي وتوسيع أدوات السيولة والتمويل، مما أسهم في تعزيز عرض النقود وزيادة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي.

وفي عام 2020 شهد المؤشر تباطؤاً نسبياً نتيجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، حيث تراجع الناتج المحلي الحقيقي بفعل الإغلاقات الكلية والجزئية وتأثر النشاط الاقتصادي العام. وفي المقابل، تبنت الحكومة سياسات نقدية توسعية للحفاظ على مستويات السيولة، مما ساعد على استقرار المؤشر نسبياً (World Bank, 2021).

وخلال الفترة من 2021 إلى 2023 ارتفعت النسبة مجدداً بشكل واضح نتيجة تعافي الاقتصاد المحلي وعودة أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة، إضافة إلى استمرار برامج التحفيز الاقتصادي وتعزيز دور

القطاع المالي ضمن الرؤية الوطنية. كما أسهمت السياسات النقدية التوسعية وزيادة الائتمان الممنوح في نمو المعروض النقدي بوتيرة تفوقت على نمو الناتج المحلي، ليصل المؤشر إلى أعلى مستوياته بنهاية الفترة. (SAMA, 2023)

الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص

تُعد نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم مدى تطور النظام المصرفي وفاعليته في دعم النشاط الاقتصادي. إذ تعكس هذه النسبة مستوى انخراط البنوك المحلية في تمويل القطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المالية مقارنة بدورها في تمويل القطاع العام (بن يحيى، 2020).

ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى اتساع نطاق الوساطة المالية وقدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة، فضلاً عن تعزيز دوره في مراقبة الأداء الإداري وتنويع المخاطر. كما يعكس ارتفاع المؤشر عمق النظام المالي وزيادة اعتماد القطاع الخاص على التمويل المصرفي، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على تطور البنية التحتية المالية وتحفيز النمو الاقتصادي (موراد، 2008).

في المقابل، قد يشير انخفاض هذا المؤشر إلى ضعف مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص نتيجة تراجع الطلب على الائتمان أو وجود قيود تتعلق بالسيولة المصرفية أو محدودية قدرة البنوك على إدارة المخاطر. وبالتالي يمثل هذا المؤشر أداة تحليلية مهمة لفهم ديناميكية العلاقة بين التطور المالي والنشاط الاقتصادي (شنافه، 2022).

ويتضح أن الائتمان المحلي المقدم من المصارف للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية شهد نمواً متواصلاً خلال فترة الدراسة، وإن لم يكن هذا النمو منتظماً بسبب تأثره بعوامل اقتصادية داخلية وخارجية.

ففي الفترة من 1990 وحتى أوائل الألفية الجديدة ظلت النسبة منخفضة نسبياً وتراوح بين (0.07-0.12)، نتيجة اعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي والقطاع النفطي، إضافة إلى محدودية دور البنوك في تمويل القطاع الخاص وضعف تنوع الأنشطة الاقتصادية آنذاك.

وبدءاً من عام 2004 وحتى 2009 ارتفعت النسبة تدريجياً لتصل إلى نحو (0.30)، متأثرة بالطفرة النفطية والتوسع في الاستثمار والإنفاق التنموي، حيث شهدت البنوك السعودية توسعاً ملحوظاً في منح القروض وتشجيع الحكومة لدور القطاع الخاص ضمن خطط التنمية الاقتصادية.

وخلال الفترة من 2015 إلى 2018 تباطأ نمو الائتمان نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الحكومية واعتماد سياسات مالية انكماشية، مما أثر على قدرة البنوك على التوسع في الإقراض وعلى شهية القطاع الخاص للاقتراض، رغم احتفاظ النظام المصرفي بدرجة عالية من المرونة.

ومنذ عام 2019 بدأت النسبة بالارتفاع مجدداً مع إطلاق رؤية السعودية 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي، الذي ركز على تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتبني سياسات نقدية مرنة لدعم التمويل الإنتاجي.

وخلال الفترة من 2021 إلى 2023 تسارعت وتيرة النمو لتتجاوز النسبة (0.75) مدفوعة بتعافي الاقتصاد من آثار جائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار النفط والتوسع في التمويل المصرفي للمشروعات الخاصة، خاصة في قطاعات الإسكان والتقنية والخدمات، ما يعكس تحسناً واضحاً في كفاءة الوساطة المالية بالمملكة.

أولاً: نشاط التعدين والتحجير

يُعد قطاع التعدين والتحجير في المملكة العربية السعودية من الأنشطة الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث يتصدر قائمة القطاعات الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023. ووفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC-4) ، يتكون هذا القطاع من قسمين رئيسيين:

الأول يركز على استخراج الموارد الطبيعية، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن الفلزية وغير الفلزية، في حين يشمل القسم الثاني أنشطة الدعم المرتبطة بعمليات التعدين والاستخراج، بما في ذلك خدمات الحفر والاستكشاف والمعالجة الأولية للمواد الخام.

ويُعد هذا القطاع المحرك الرئيس للاقتصاد السعودي نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني تاريخياً على الموارد النفطية كمصدر أساسي للإيرادات العامة والصادرات الخارجية. وقد أسهم ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة مستويات الإنتاج خلال السنوات الأخيرة في تعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبته نحو **34.9%** خلال عام 2023 وفق بيانات البنك المركزي السعودي (SAMA, 2023).

كما لعبت السياسات الاقتصادية الحديثة دوراً مهماً في تطوير قطاع التعدين غير النفطي، خاصة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال استغلال الثروات المعدنية الضخمة التي تمتلكها المملكة، مثل الذهب والفسفات والبوكسيت والمعادن النادرة.

وقد ساهم إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد وتطوير البنية التحتية التعدينية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي انعكس إيجابياً على زيادة الإنتاج ورفع كفاءة التشغيل وتعزيز القيمة المضافة

للقطاع. كما أدى التوسع في الصناعات المرتبطة بالتعدين إلى خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، إلا أن أدائه يظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار الطاقة العالمية، مما يجعل تنويع مصادر الدخل الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للسياسات الاقتصادية السعودية خلال المرحلة المقبلة.

ثانياً: نشاط الصناعات التحويلية

يُعد قطاع الصناعات التحويلية أحد أهم ركائز التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث يسهم بدور محوري في تحويل المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويقلل من الاعتماد على تصدير المواد الأولية.

وقد بلغت مساهمة هذا القطاع نحو **15.5%** من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، ليحتل المرتبة الثانية بعد قطاع التعدين والتجوير. ويشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، مثل تكرير النفط، الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، وصناعة مواد البناء.

شهد القطاع تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة السياسات الصناعية الداعمة التي تبنتها الحكومة السعودية، والتي ركزت على تعزيز المحتوى المحلي، وتوطين الصناعات الاستراتيجية، ودعم الابتكار والتكنولوجيا الصناعية. كما ساهم إنشاء المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة في جذب الاستثمارات الصناعية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية.

ويُعد التوسع في الصناعات البتروكيمياوية أحد أبرز عوامل نمو القطاع، حيث تستفيد المملكة من توفر المواد الخام بأسعار تنافسية، إضافة إلى البنية التحتية المتقدمة وشبكات النقل والخدمات اللوجستية الحديثة.

كما ساعدت برامج التحول الوطني ومبادرات تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP) في تعزيز قدرة القطاع الصناعي على المنافسة إقليمياً وعالمياً، مما انعكس إيجابياً على زيادة الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

ثالثاً: نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

يمثل قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أحد القطاعات الحيوية الداعمة للنشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث بلغت مساهمته نحو 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023.

يعكس نمو هذا القطاع التطور الملحوظ الذي شهده النظام المالي السعودي، خاصة في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية التي استهدفت تعزيز الشمول المالي، وتطوير الأسواق المالية، ورفع كفاءة الوساطة المالية.

وقد أسهم برنامج تطوير القطاع المالي، أحد برامج رؤية المملكة 2030، في تعزيز دور المؤسسات المالية في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية. كما أدى التوسع في التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وزيادة الوصول إلى التمويل.

أما قطاع العقارات، فقد شهد نمواً متسارعاً نتيجة التوسع العمراني وبرامج الإسكان الحكومية، إضافة إلى زيادة الاستثمارات في المشاريع العقارية والتجارية، مما عزز مساهمة القطاع في النشاط الاقتصادي الكلي.

رابعاً: نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق

يُعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من القطاعات الخدمية الأساسية التي تعكس مستوى النشاط الاستهلاكي داخل الاقتصاد، حيث بلغت مساهمته نحو 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023.

ويرتبط أداء هذا القطاع ارتباطاً وثيقاً بمستويات الدخل الفردي والإنفاق الاستهلاكي والنمو السكاني، إضافة إلى تطور قطاع السياحة والترفيه الذي شهد توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. وقد أسهمت مبادرات تنمية السياحة الوطنية واستضافة الفعاليات الدولية في زيادة الطلب على خدمات الضيافة والمطاعم والفنادق، مما دعم نمو القطاع بشكل مستمر.

كما ساهم التحول الرقمي وانتشار التجارة الإلكترونية في تطوير أنماط البيع والتسويق، مما أدى إلى تعزيز كفاءة العمليات التجارية وزيادة فرص الاستثمار في الأنشطة التجارية الحديثة.

الفصل الرابع: منهجية الدراسة وطرق البحث

أولاً: نوع البحث

تنتمي الدراسة الحالية إلى البحوث التطبيقية ذات الطابع التفسيري، حيث تهدف إلى تحليل وتفسير طبيعة العلاقة السببية بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي داخل الشركات العاملة في القطاع المالي بالمملكة العربية السعودية، وليس مجرد وصف الظاهرة محل الدراسة.

وتجمع الدراسة بين أكثر من مدخل بحثي بما يحقق شمولية التحليل ودقة النتائج، وذلك على النحو الآتي:

البحث الوصفي: يُستخدم في وصف مستوى كل من الكفاءة الإدارية ومستوى الأداء المالي داخل الشركات المالية محل الدراسة، من حيث الخصائص والسمات العامة.

البحث التفسيري (السببي): يُستخدم لاختبار أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي، وتحليل قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، بما يسمح بتفسير العلاقات وليس فقط رصدها.

ثانياً: منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي (Quantitative Approach)، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة القائمة على اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ويتم تطبيق هذا المنهج من خلال مجموعة من الإجراءات العلمية، تتمثل في:

✚ تصميم استبانة علمية لقياس متغيرات الدراسة (الكفاءة الإدارية والأداء المالي).

✚ جمع البيانات الميدانية من أفراد العينة المستهدفة داخل القطاع المالي.

تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، والتي تشمل:

✚ الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة والمتغيرات.

✚ تحليل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

✚ تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

✚ اختبار الفرضيات الإحصائية للتحقق من دلالة النتائج.

ثالثاً: خطة البحث وخطوات التنفيذ

تمر الدراسة بعدد من المراحل المنهجية المتسلسلة، والتي تمثل الإطار العملي لتنفيذ البحث، وذلك على النحو الآتي:

1. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالكفاءة الإدارية والأداء المالي .
2. بناء الإطار النظري للدراسة وصياغة الفرضيات البحثية بشكل علمي قابل للاختبار .
3. تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان في صورته الأولية .
4. عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتحقق من الصدق الظاهري والعلمي .
5. تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة المناسبة وفق أسس علمية .
6. جمع البيانات الميدانية من الشركات المالية في المملكة العربية السعودية .
7. إدخال البيانات وتنظيمها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS) أو (SmartPLS).
8. تحليل النتائج وتفسيرها ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة .
9. تقديم التوصيات العلمية والتطبيقية بناءً على نتائج الدراسة .

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على أداة رئيسية لجمع البيانات وهي الاستبيان، باعتباره من أكثر أدوات البحث الكمي ملاءمة لجمع البيانات من أفراد العينة.

1. الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على المقاييس المستخدمة في الدراسات الإدارية والمالية السابقة، ويتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

ويشمل مجموعة من المتغيرات التعريفية لأفراد العينة، مثل:

✚ المسمى الوظيفي

✚ سنوات الخبرة

✚ حجم الشركة

✚ نوع النشاط المالي

✚ المستوى الإداري

الجزء الثاني: الكفاءة الإدارية

يتم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة)، ويتضمن 10 عبارات تقيس الجوانب التالية:

• كفاءة اتخاذ القرار

• التخطيط الاستراتيجي

• إدارة الموارد

• القيادة الإدارية

• كفاءة العمليات التشغيلية

الجزء الثالث: الأداء المالي

يتضمن 8 عبارات لقياس مستوى الأداء المالي، وتشمل:

✚ الربحية

العائد على الأصول

النمو المالي

الكفاءة التشغيلية

القدرة التنافسية المالية

2. اختبارات الصدق والثبات

(أ) الصدق: (Validity)

سيتم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال:

• صدق المحكمين، وذلك بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في الإدارة والمالية.

• صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون للتأكد من قوة ارتباط العبارات بمحاورها.

(ب) الثبات: (Reliability)

سيتم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، وتُعد أداة الدراسة مقبولة

إذا تجاوزت قيمة المعامل (0.70)، بما يدل على اتساق داخلي مرتفع.

حدود الدراسة

(أ) المجال البشري

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تتضمن:

البنوك التجاري

شركات التمويل

شركات الاستثمار والخدمات المالية

أما عينة الدراسة فتتكون من مجموعة من المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات المالية والإدارية داخل تلك الشركات، حيث يتراوح حجم العينة بين (120 – 150) مفردة، ويتم اختيارها باستخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف فئات المؤسسات المالية.

ب) المجال المكاني

تُطبق الدراسة داخل المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المراكز المالية الرئيسية، وهي:

الرياض

ج) المجال الزمني

فترة جمع البيانات: شهر 3 و 4 لعام 2026

الفترة الزمنية للدراسة: 2026

النتائج:

الثبات (Reliability)

سيتم قياس الثبات باستخدام:

• معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)

ويُعد الاستبيان ثابتاً إذا تجاوزت القيمة (0.70).

م	المحاور الأساسية	معامل الثبات المحسوب	عدد العناصر
1	الكفاءة الإدارية	0.818	10
2	الأداء المالي	0.822	8
	المجموع الكلي	0.905	18

تشير نتائج اختبار معامل الثبات (Cronbach's Alpha) إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، حيث بلغ معامل الثبات لمحور الكفاءة الإدارية (0.818)، وهو ما يدل على مستوى ثبات مرتفع يعكس اتساق إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المحور. كما بلغ معامل الثبات لمحور الأداء المالي (0.822)، وهو أيضاً ضمن الحدود المقبولة علمياً، مما يشير إلى موثوقية عالية في قياس هذا المتغير.

أما بالنسبة لمعامل الثبات الكلي لأداة الدراسة فقد بلغ (0.905)، وهي قيمة مرتفعة جداً، تؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاعتمادية، ويمكن الاعتماد على نتائجها في التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج.

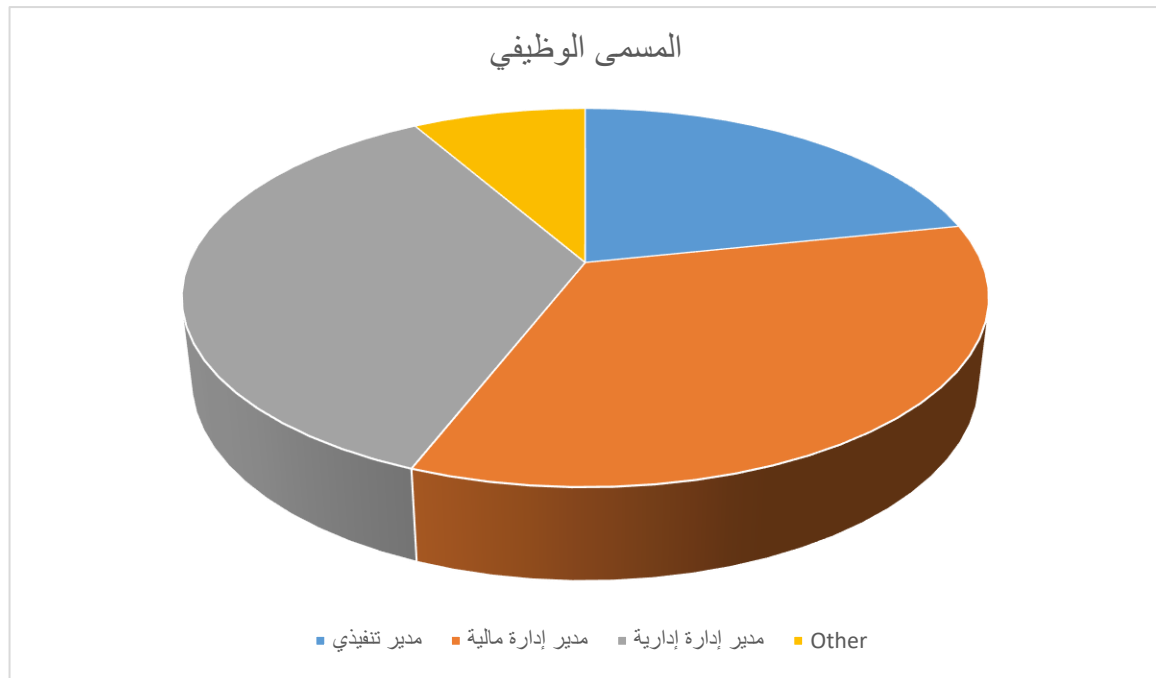
وبوجه عام، فإن جميع قيم معامل الثبات تجاوزت الحد الأدنى المقبول في الدراسات العلمية (0.70)، مما يدل على أن أداة الدراسة صالحة للتطبيق وتتمتع بدرجة عالية من الموثوقية.

تحليل البيانات:

أولاً.. البيانات الأولية

أ. المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
21.7	26	مدير تنفيذي
34.2	41	مدير إدارة مالية
35.8	43	مدير إدارة إدارية
8.3	10	Other
100.0	120	المجموع



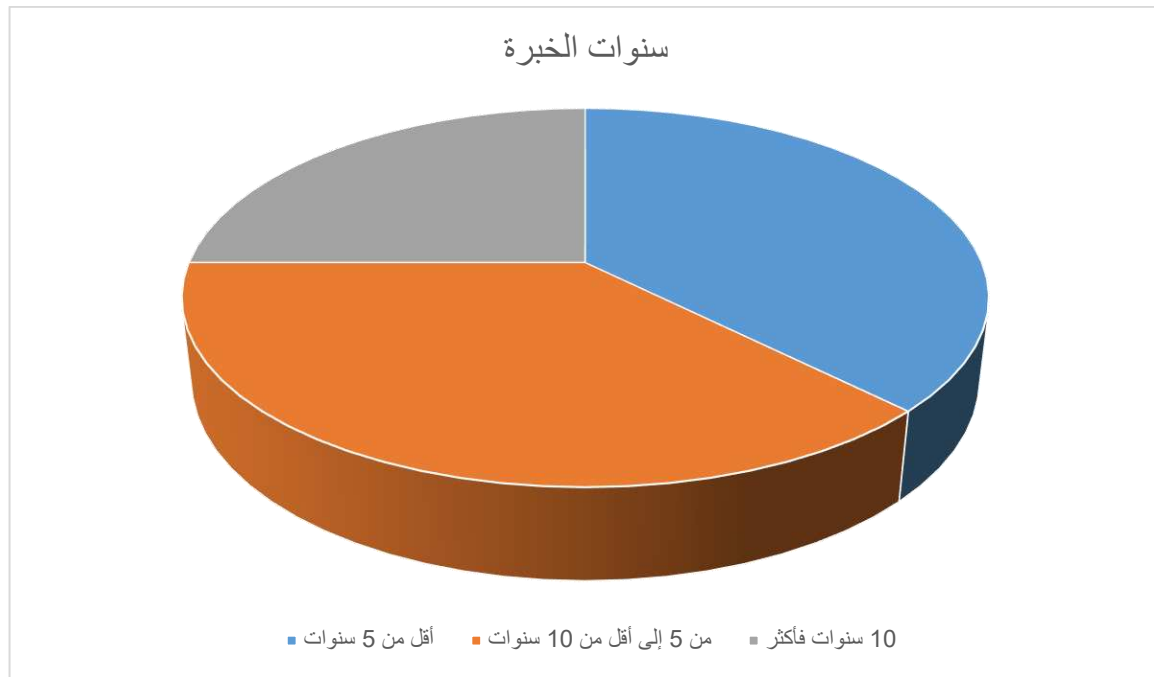
يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي، حيث يتبين أن أعلى نسبة كانت لفئة مديري الإدارة الإدارية بعدد (43) فرداً بنسبة (35.8%)، تليها فئة مديري الإدارة المالية بعدد (41) فرداً بنسبة (34.2%)، مما يشير إلى تمثيل قوي للفئات المرتبطة مباشرة بالجوانب الإدارية والمالية في الشركات.

في حين جاءت فئة المديرين التنفيذيين بعدد (26) فرداً بنسبة (21.7%)، وهي نسبة جيدة تعكس مشاركة القيادات العليا في الدراسة. أما فئة أخرى (Other) فقد بلغت (10) أفراد بنسبة (8.3%)، مما يدل على وجود تمثيل محدود لوظائف مختلفة أخرى ضمن العينة.

وبشكل عام، يُلاحظ أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى وظائف إدارية ومالية، وهو ما يعزز من ملاءمة العينة لطبيعة الدراسة التي تبحث في أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية.

ب. سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	45	37.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	45	37.5
10 سنوات فأكثر	30	25
المجموع	120	100.0

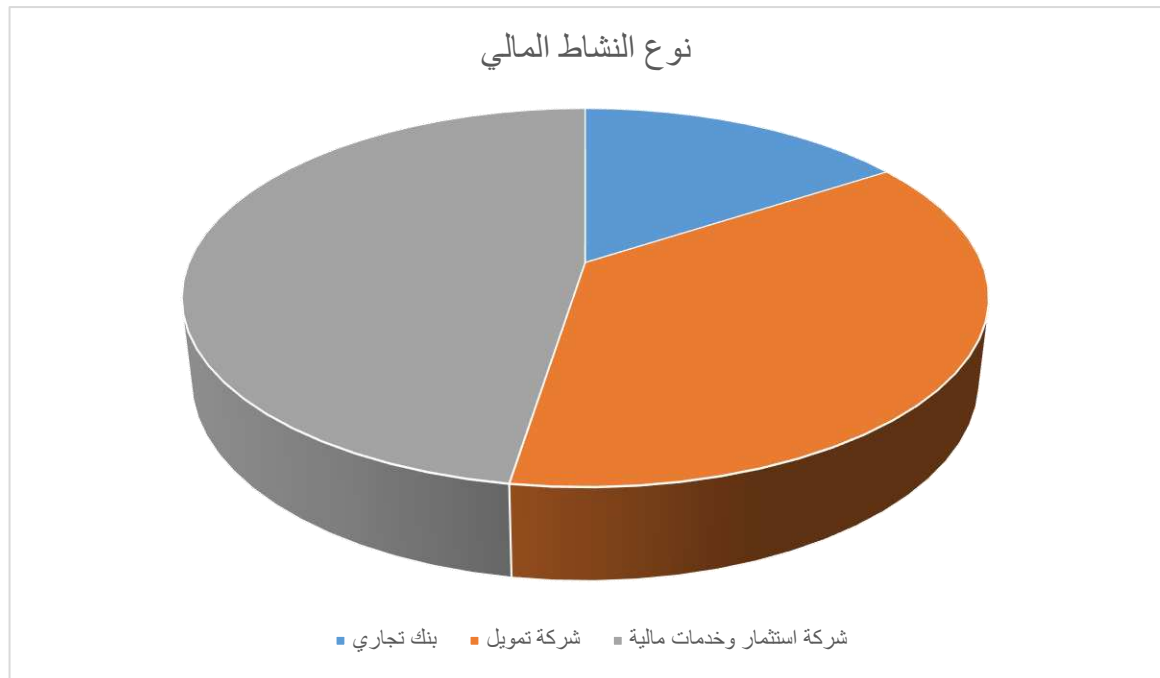


يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة، حيث يتبين أن فئتي أقل من 5 سنوات ومن 5 إلى أقل من 10 سنوات جاءتا في المرتبة الأولى بالتساوي، بعدد (45) فرداً لكل منهما، بنسبة (37.5%) لكل فئة، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرات مهنية تتراوح بين الحديثة والمتوسطة.

في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة 10 سنوات فأكثر عدد (30) فردًا بنسبة (25%)، وهي نسبة تعكس وجود تمثيل جيد لأصحاب الخبرات الطويلة ضمن العينة. وبشكل عام، يظهر أن العينة تتميز بتنوع في مستويات الخبرة، مما يعزز من شمولية النتائج وإمكانية تعميمها، حيث تجمع بين وجهات نظر العاملين ذوي الخبرة المحدودة والمتوسطة والعالية، وهو ما يدعم دقة تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي.

نوع النشاط المالي:

النسبة المئوية	التكرار	نوع النشاط المالي
15.8	19	بنك تجاري
36.7	44	شركة تمويل
47.5	57	شركة استثمار وخدمات مالية
100.0	120	المجموع



يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط المالي، حيث جاءت فئة شركات الاستثمار والخدمات المالية في المرتبة الأولى بعدد (57) فرداً بنسبة (47.5%)، مما يشير إلى أن هذه الفئة تمثل الشريحة الأكبر من العينة، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الأنشطة في السوق المالي.

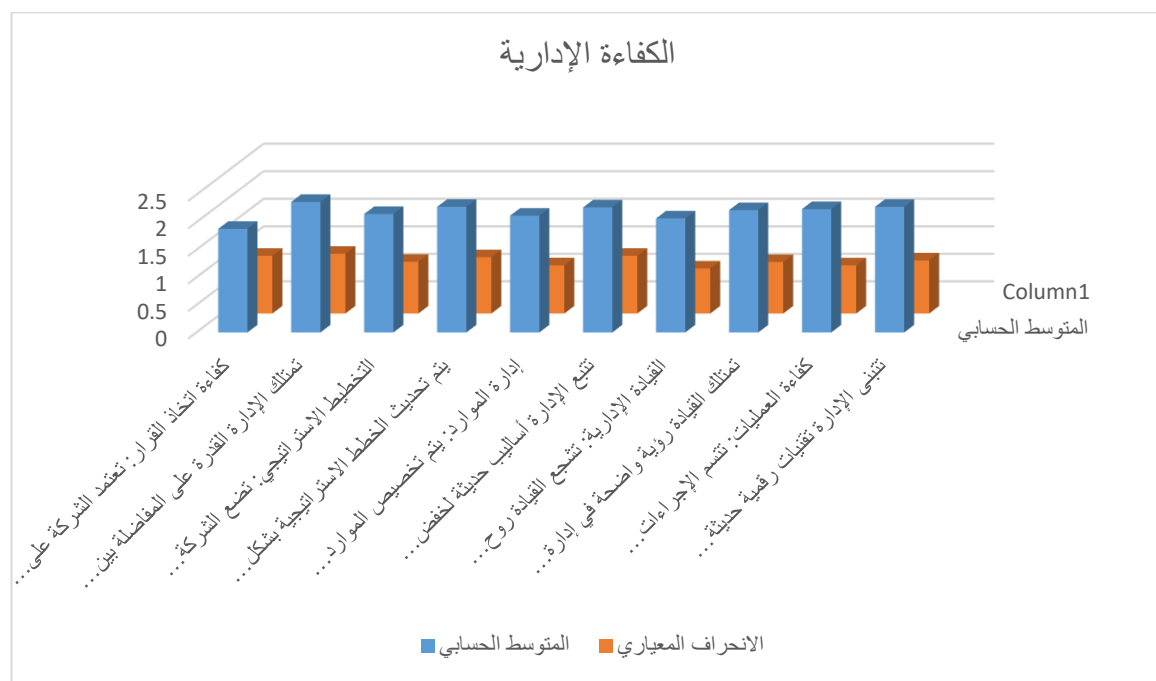
تليها فئة شركات التمويل بعدد (44) فرداً بنسبة (36.7%)، وهي نسبة تعكس تمثيلاً جيداً لهذا القطاع، نظراً لدوره الحيوي في دعم الأنشطة الاقتصادية وتقديم الحلول التمويلية المختلفة. في حين جاءت فئة البنوك التجارية في المرتبة الأخيرة بعدد (19) فرداً بنسبة (15.8%)، وهي نسبة أقل مقارنة بباقي الفئات، إلا أنها لا تزال تمثل عنصراً مهماً ضمن العينة نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في النظام المالي.

وبشكل عام، يُلاحظ تنوع عينة الدراسة من حيث نوع النشاط المالي، مما يعزز من شمولية النتائج ويزيد من قدرتها على التعبير عن واقع الشركات المالية بمختلف أنواعها في المملكة العربية السعودية.

الكفاءة الإدارية (المتغير المستقل)

م	الكفاءة الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	كفاءة اتخاذ القرار: تعتمد الشركة على نظام معلومات دقيق لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.	1.88	1.047	موافق بشدة	10
2	تمتلك الإدارة القدرة على المفاضلة بين البدائل المتاحة بكفاءة لتقليل المخاطر.	2.37	1.084	موافق	1
3	التخطيط الاستراتيجي: تضع الشركة أهدافاً استراتيجية واضحة وقابلة للقياس والتحقيق.	2.15	0.939	موافق	7
4	يتم تحديث الخطط الاستراتيجية بشكل دوري لتواكب التغيرات في السوق السعودي.	2.28	1.022	موافق	2
5	إدارة الموارد: يتم تخصيص الموارد البشرية والمالية بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة.	2.12	0.875	موافق	8
6	تتبع الإدارة أساليب حديثة لخفض الهدر في الموارد المتاحة.	2.27	1.047	موافق	4

7	القيادة الإدارية: تشجع القيادة روح الابتكار والمبادرة لدى الموظفين لتحسين الأداء.	2.07	0.817	موافق	9
8	تمتلك القيادة رؤية واضحة في إدارة الأزمات والتعامل مع التحديات المالية.	2.22	0.935	موافق	6
9	كفاءة العمليات: تتسم الإجراءات الإدارية بالمرونة والسرعة بعيداً عن التعقيد المكثي.	2.24	0.874	موافق	5
10	تتبنى الإدارة تقنيات رقمية حديثة لزيادة كفاءة تنفيذ العمليات اليومية.	2.28	0.963	موافق	3



جاءت في المرتبة الأولى العبارة "تمتلك الإدارة القدرة على المفاضلة بين البدائل المتاحة بكفاءة لتقليل المخاطر"، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وانحراف معياري (1.084) وباتجاه (موافق)، مما يشير إلى إدراك أفراد العينة لتمتع الإدارات بقدرة جيدة على اتخاذ قرارات رشيدة تقلل من المخاطر، وهو ما يعكس مستوى مرتفع نسبياً من الكفاءة في جانب اتخاذ القرار.

وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة "يتم تحديث الخطط الاستراتيجية بشكل دوري لتواكب التغيرات في السوق السعودي"، بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (1.022) وباتجاه (موافق)، وهو ما يدل على اهتمام الشركات بمواكبة التغيرات البيئية من خلال التحديث المستمر لخططها الاستراتيجية.

كما جاءت في المرتبة الثالثة العبارة "تتبنى الإدارة تقنيات رقمية حديثة لزيادة كفاءة تنفيذ العمليات اليومية"، بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.963) وباتجاه (موافق)، مما يعكس توجه الشركات نحو التحول الرقمي كأداة لتحسين الكفاءة التشغيلية.

وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة "تتبع الإدارة أساليب حديثة لخفض الهدر في الموارد المتاحة"، بمتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (1.047) وباتجاه (موافق)، وهو ما يشير إلى سعي الإدارة لتحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد وتقليل الفاقد.

أما في المرتبة الخامسة فقد جاءت العبارة "تتسم الإجراءات الإدارية بالمرونة والسرعة بعيداً عن التعقيد المكتبي"، بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (0.874) وباتجاه (موافق)، مما يدل على وجود درجة مقبولة من المرونة في الإجراءات الإدارية داخل الشركات.

وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة "تمتلك القيادة رؤية واضحة في إدارة الأزمات والتعامل مع التحديات المالية"، بمتوسط حسابي (2.22) وانحراف معياري (0.935) وباتجاه (موافق)، وهو ما يعكس قدرة القيادات الإدارية على التعامل مع الظروف الطارئة بكفاءة.

وجاءت في المرتبة السابعة العبارة "تضع الشركة أهدافاً استراتيجية واضحة وقابلة للقياس والتحقيق"، بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.939) وباتجاه (موافق)، مما يدل على وجود وضوح نسبي في الأهداف الاستراتيجية.

وفي المرتبة الثامنة جاءت العبارة "يتم تخصيص الموارد البشرية والمالية بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة"، بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.875) وباتجاه (موافق)، مما يشير إلى مستوى متوسط من كفاءة تخصيص الموارد.

أما في المرتبة التاسعة فجاءت العبارة "تشجع القيادة روح الابتكار والمبادرة لدى الموظفين لتحسين الأداء"، بمتوسط حسابي (2.07) وانحراف معياري (0.817)

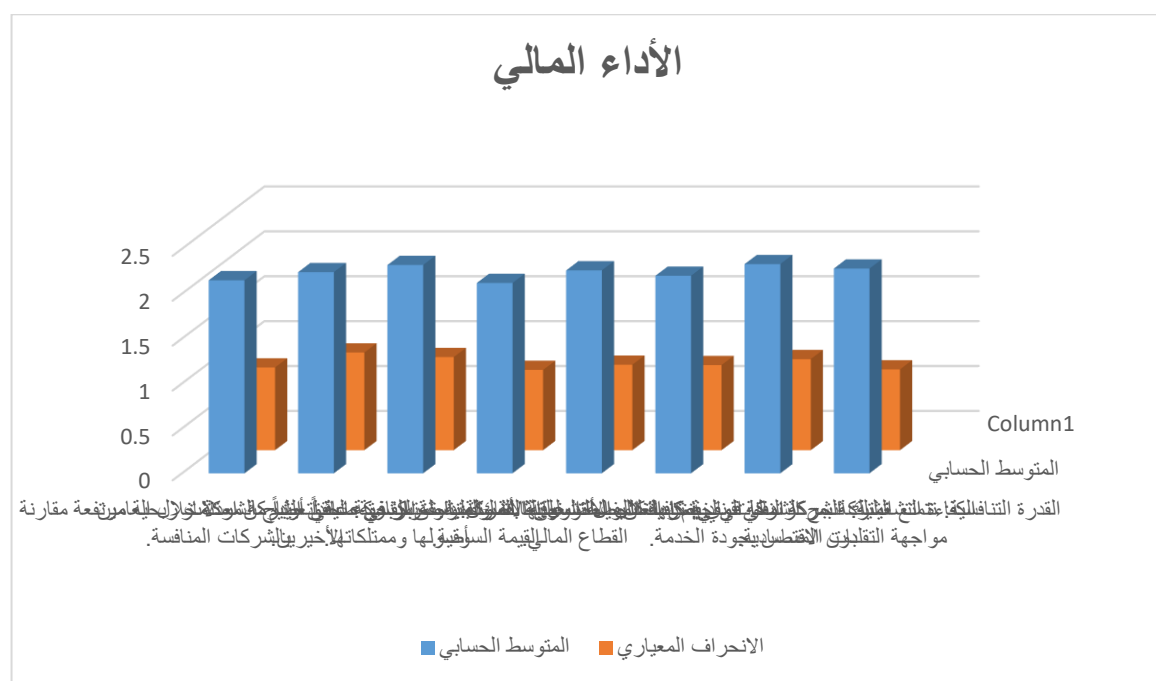
وباتجاه (موافق)، وهو ما يدل على وجود مجال لتحسين دعم الابتكار داخل الشركات.

وأخيراً، جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة العبارة "تعتمد الشركة على نظام معلومات دقيق لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب"، بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (1.047) وباتجاه (موافق بشدة)، ورغم اتجاه الموافقة الشديدة، إلا أن انخفاض المتوسط مقارنة بباقي العبارات قد يشير إلى تفاوت في توفر أو كفاءة نظم المعلومات بين الشركات.

الأداء المالي (المتغير التابع)

م	الأداء المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه الترتيب
1	الربحية: تحقق الشركة معدلات ربحية مرتفعة مقارنة بالشركات المنافسة.	2.15	0.921	موافق 7
2	هناك نمو مستمر في صافي أرباح الشركة خلال العامين الأخيرين.	2.24	1.088	موافق 5
3	العائد على الأصول: تحقق الشركة عائداً جيداً من استثمار أصولها وممتلكاتها.	2.32	1.037	موافق 2
4	يتم استغلال الأصول الثابتة والمتداولة بكفاءة عالية لتعظيم القيمة السوقية.	2.12	0.894	موافق 8

5	النمو المالي: تزداد الحصة السوقية للشركة باستمرار في القطاع المالي.	2.26	0.952	موافق	4
6	تمتلك الشركة تدفقات نقدية كافية لتمويل توسعاتها المستقبلية.	2.20	0.948	موافق	6
7	الكفاءة التشغيلية: تنجح الشركة في خفض التكاليف التشغيلية دون المساس بجودة الخدمة.	2.33	1.014	موافق	1
8	القدرة التنافسية: تتمتع الشركة بمركز مالي قوي يمكنها من مواجهة التقلبات الاقتصادية.	2.28	0.900	موافق	3



جاءت في المرتبة الأولى العبارة "تنجح الشركة في خفض التكاليف التشغيلية دون المساس بجودة الخدمة"، بمتوسط حسابي بلغ (2.33) وانحراف معياري (1.014) وباتجاه (موافق)، مما يشير إلى أن الشركات محل الدراسة تحقق مستوى جيداً من الكفاءة التشغيلية، من خلال قدرتها على تقليل التكاليف مع الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة.

وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة "تحقق الشركة عائداً جيداً من استثمار أصولها وممتلكاتها"، بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (1.037) وباتجاه (موافق)، وهو ما يعكس كفاءة الشركات في استغلال أصولها لتحقيق عوائد مالية مناسبة.

كما جاءت في المرتبة الثالثة العبارة "تتمتع الشركة بمركز مالي قوي يمكنها من مواجهة التقلبات الاقتصادية"، بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.900) وباتجاه (موافق)، مما يدل على امتلاك الشركات لقدرة تنافسية جيدة تعزز من استقرارها المالي.

وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة "تزداد الحصة السوقية للشركة باستمرار في القطاع المالي"، بمتوسط حسابي (2.26) وانحراف معياري (0.952) وباتجاه (موافق)، وهو ما يشير إلى وجود نمو نسبي في الأداء السوقي للشركات.

أما في المرتبة الخامسة فقد جاءت العبارة "هناك نمو مستمر في صافي أرباح الشركة خلال العامين الأخيرين"، بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (1.088) وباتجاه (موافق)، مما يعكس استقراراً نسبياً في تحقيق الأرباح.

وفي المرتبة السادسة جاءت العبارة "تمتلك الشركة تدفقات نقدية كافية لتمويل توسعاتها المستقبلية"، بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (0.948) وباتجاه (موافق)، وهو ما يدل على قدرة الشركات على دعم خططها التوسعية مالياً.

وجاءت في المرتبة السابعة العبارة "تحقق الشركة معدلات ربحية مرتفعة مقارنة بالشركات المنافسة"، بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.921) وباتجاه (موافق)، مما يشير إلى أن مستوى الربحية جيد لكنه ليس الأعلى مقارنة بباقي المؤشرات.

وفي المرتبة الثامنة والأخيرة جاءت العبارة "يتم استغلال الأصول الثابتة والمتداولة بكفاءة عالية لتعظيم القيمة السوقية"، بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.894) وباتجاه (موافق)، مما قد يدل على وجود مجال لتحسين كفاءة استغلال الأصول لتحقيق قيمة سوقية أعلى.

اختبار فروض الدراسة:

نظراً لأن الدراسة تعتمد على المنهج الكمي، فقد تم صياغة الفروض بصورة قابلة للاختبار الإحصائي

كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الصفرية: (H0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي في

الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Sig. F Change
					R Square Change	F Change	df1	df2	
1	.827 ^a	.684	.682	.33277	.684	255.738	1	118	.000

a. Predictors: (Constant), المالي_الاداء

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28.320	1	28.320	255.738	.000 ^b
	Residual	13.067	118	.111		
	Total	41.387	119			

a. Dependent Variable: الادارية_الكفاءة

b. Predictors: (Constant), المالي_الاداء

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.475	.112		4.264	.000
	المالي_الاداء	.766	.048	.827	15.992	.000

a. Dependent Variable: الادارية_الكفاءة

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي إلى وجود علاقة قوية بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.827$) ، وهو ما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.684$)، مما يعني أن الكفاءة الإدارية تفسر ما نسبته (68.4%) من التغير في الأداء المالي، وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الدور الذي تلعبه الكفاءة الإدارية في تحسين الأداء المالي للشركات. كذلك أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة ($F = 255.738$) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.000$)، مما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل دال إحصائياً، ويمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

ومن خلال تحليل معاملات الانحدار، تبين أن للكفاءة الإدارية تأثيراً موجباً ومعنوياً على الأداء المالي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ($B = 0.766$) وقيمة ($Beta = 0.827$) ، كما بلغت قيمة ($t = 15.992$) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.000$) ، وهي قيم دالة إحصائياً. وهذا يدل على أنه كلما تحسنت الكفاءة الإدارية زاد مستوى الأداء المالي في الشركات المالية. وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، مصطفى. (1980). معجم اللغة العربية.
- ابن خلدون. (د.ت). مقدمة ابن خلدون.
- بابر، الجيلي محمد حسن. (2013). مفاهيم تقويم الأداء وتطبيقاتها.
- الحسيني، فلاح حسن. (2016). التحليل المالي: المداخل، المفاهيم، والأساليب.
- حمزة، حيدر. (2008). تقييم الأداء ومستوى المهارة.
- رياض. (د.ت). جودة التقارير المالية والالتزام بالمعايير.
- الساكني. (د.ت). جودة المعلومات المحاسبية والشفافية.
- شكاره، موفق عباس. (2012). النظام الرقابي (CAMELS) والمخاطر المصرفية.
- شنافه. (2022). التطور المالي والنشاط الاقتصادي.
- الشيرازي. (د.ت). النظرية المحاسبية.
- عمار، بشير. (2013). تقييم كفاءة الأداء المصرفي.
- الغصاونة. (2014). التطور المالي وعرض النقود.
- الكسب. (د.ت). جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار.
- محمد، أنس ساتي. (2005). تقييم الأداء: المفهوم والأهمية.
- محمد، أنس ساتي. (2008). مراحل تقويم الأداء الفعلي والمخطط.
- محمد، أنس ساتي. (2015). تقويم منجزات الأفراد والمؤسسات.
- موراد. (2008). النظام المالي واعتماد القطاع الخاص على التمويل المصرفي.
- وادي، عبدالناصر نمر عبدالرحمن. (2008). قياس كفاءة وجودة المنظمة وتقييم الأداء.
- يحي، بن. (2020). الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Alabdullah, T. T. Y. (2018). The impact of corporate governance and administrative efficiency on corporate performance in the Middle East.
- Alghfais, M. (2016). Broad money and economic growth in non-oil sectors.
- Al-Matari, E. M., et al. (2014). The measurements of firm performance's dimensions and management characteristics.
- Almazari, A. A. (2014). Credit risk management and financial performance in Saudi banks.
- Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2020). Auditing and Assurance Services.
- Atrill, P., & McLaney, E. (2019). Accounting and Finance for Non-Specialists.
- Aubert, & Grudnitski. (2011). Asset turnover and financial performance.
- Barney, J. (1991). Firm Resources and Sustained Competitive Advantage (Resource-Based View).
- Basel Committee on Banking Supervision. (2017). Basel III Standards.
- Beck, T., Levine, R., & Loayza, N. (1999). Financial intermediation and economic growth.
- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research.
- Bloom, N., & Van Reenen, J. (2007). Measuring and Explaining Management Practices Across Firms and Countries.
- Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2017). Financial Management: Theory & Practice.
- Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2021). Fundamentals of Financial Management.
- COSO (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission). (2013). Internal Control - Integrated Framework.

- Damodaran, A. (2012). Investment Valuation: Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset.
- Demsetz, H., & Lehn, K. (1985). The Structure of Corporate Ownership: Causes and Consequences.
- Desai, & Kamath. (2014). Financial performance and profitability metrics.
- El-Habashy. (2019). Financial performance indicators and equity returns.
- FASB (Financial Accounting Standards Board). (2010). Conceptual Framework for Financial Reporting.
- Freeman, R. E. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach.
- Gitman, L. J., & Zutter, C. J. (2015). Principles of Managerial Finance.
- Gitman, L. J., et al. (2018). Fundamentals of Investing.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting.
- Horngren, C. T., Datar, S. M., & Rajan, M. V. (2015). Cost Accounting: A Managerial Emphasis.
- IASB (International Accounting Standards Board). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting.
- IFRS Foundation. (2022). International Financial Reporting Standards.
- IMF (International Monetary Fund). (2023). Economic and Financial Reports.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure.
- Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (1992). The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance.
- Khalifa, A. (2007). Activity indicators and organizational efficiency.
- Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2018). Intermediate Accounting.
- Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). Marketing Management.
- Lee, et al. (2019). Asset management and organizational performance.
- Liargovas, P., & Skandalis, K. (2010). Factors affecting firm performance: The case of European firms.
- Mankiw, N. G. (2021). Principles of Economics.
- OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). (2015). G20/OECD Principles of Corporate Governance.
- Penman, S. H. (2013). Financial Statement Analysis and Security Valuation.
- Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). Bank Management & Financial Services.
- Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jordan, B. D. (2019). Fundamentals of Corporate Finance.
- SAMA (Saudi Central Bank). (2023). Financial and Regulatory Reports.
- Subramanyam, K. R. (2014). Financial Statement Analysis.
- Teece, D. J., Pisano, G., & Shuen, A. (1997). Dynamic capabilities and strategic management.
- Vision 2030 (Saudi Arabia). (2021). Financial Sector Development Program.
- Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., & Kieso, D. E. (2019). Financial Accounting.
- White, G. I., Sondhi, A. C., & Fried, D. (2003). The Analysis and Use of Financial Statements.
- World Bank. (2021). Economic Indicators and Financial Development.